التنظيمات العثمانية
وأثرها على التدخل الأجنبي في فلسطين

د. مؤيد توفيق حيدر العقرباوي(*)

مقدِّمة:

كانت التنظيمات العثمانية حلقة من حلقات التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية بشكل عام، وفلسطين بشكل خاص. فقد كانت الحلقة الأولى هي طريقة تعامل الدولة العثمانية مع المهاجرين اليهود من إسبانيا، من أصحاب رؤوس الأموال والعلم وإعطائهم الامتيازات غير المحدودة، حتى غدت طائفة مستقلة عن المجتمع العثماني تحكم نفسها بنفسها. وفي الوقت نفسه كان اليهود في حالة صراع داخل المجتمعات الأوروبية، تتمحور حول اندماجهم في مجتمعات تلك الدول ورفض اليهود لذلك فيما بعد.

أما بالنسبة للحلقة الثانية، فهي الامتيازات الأجنبية (Capitulations) التي منحتها الدولة العثمانية لبعض الدول، خاصة بريطانيا وفرنسا، دون البعض الآخر مثل روسيا. وأدى هذا الأمر إلى زيادة الصراع على النفوذ داخل الدولة العثمانية تارة بينها وبين روسيا، وتارة أخرى بين الدول الأوروبية وروسيا. وفي النهاية، أدى ذلك إلى زيادة وتيرة التدخل الأجنبي في الدولة العثمانية عامة، وفلسطين خاصة.

وفيما يتعلق بهاتين الحلقتين كانت الدولة العثمانية في أوج قوَّتها، ولكن الحلقة الثالثة والأخيرة، وهي التنظيمات العثمانية، جاءت في ظل أجواء بداية

(*) أستاذ مساعد تاريخ العرب الحديث والمعاصر، كلية الآداب – جامعة الزرقاء، الأردن.

ضَعْف الدولة العثمانية؛ لذلك زاد التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية عامة، وفلسطين خاصة، وبدأ تناغم الدول الأوروبية، خاصة بريطانيا وفرنسا مع يهود العالم. فأصبح الطرفان بحاجة إلىٰ بعضهم البعض؛ فالدول الأوروبية تريد المال والنفوذ اليهودي لدعم حروبهم ضد بعضهم البعض. واليهود بحاجة إلىٰ مساندة تلك الدول وغيرها لفكرة حل المشكلة اليهودية في العالم، سواء بإقامة وطن قومي لهم في أي بلد أو في فلسطين؛ وسواء كانت تلك المقترَحات من قبل الدول الأوروبية نفسها أو من قِبَل دعاة يهود. فقد كانت في البداية علىٰ شكل دعوات فردية، إلىٰ أن تبلورت بشكل جماعي بقيادة تيودور هرتزل. وقد تم لهم ذلك نتيجة تمكُّنهم من الدولة العثمانية، وانتشار النفوذ الغربي فيها وضَعْفها.

من هذا المنطلق، جاءت **أهمية هذه الدراسة**.

أما بالنسبة **لإشكالية الدراسة** فيمكن تحديدها بالآتي: هل كان هنالك مقدِّمات للتنظيمات العثمانية ومدىٰ أثرها علىٰ فلسطين؟ وهل كانت التنظيمات العثمانية بداية للتدخل الأجنبي في فلسطين؟ أم أنها سهلت عملية التدخل الأجنبي في فلسطين؟ وهل كان أول تدخل أجنبي في فلسطين علىٰ شكل أفراد (عائلات) أم دولة؟ وهل استطاعت التنظيمات العثمانية وقف التدخل الأجنبي الممنهج، خاصة بريطانيا ضد فلسطين؟

أما **منهجية الدراسة**، فقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي في ذكر الحقائق التاريخية، بالإضافة إلىٰ المنهج الوصفي التحليلي.

و**بالنسبة لمكونات الدراسة**، فقد تكونت من **مقدمة**، و**مدخل** تناول طريقة تعامل الدولة العثمانية مع المهاجرين اليهود من إسبانيا، والامتيازات الأجنبية التي منحت لبعض الدول الغربية. ثم **تناولت الدراسة** التنظيمات العثمانية؛

بداياتها، ومضمونها، وأثرها على التدخل الأجنبي في فلسطين، ثم تحدثت عن موقف الدولة العثمانية من التدخل الأجنبي في فلسطين، وبعدها **استعرضت الدراسة** أشكال التدخل الأجنبي في فلسطين. وفي **الخاتمة**، تناولت أهمَّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذيلت بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

مدخل:

هنالك عنصران مهمَّان وخطيران وقعت فيهما سياسة الدولة العثمانية في التعامل معهما. الأول داخلي، وهو سياسة التعامل مع يهود إسبانيا، والثاني خارجي، وهو سياسة الامتيازات الأجنبية. وكلاهما تدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، وتمكَّنَا وأصبح لهما نفوذ واسع داخل الدولة العثمانية.

وقد كانت سياسة الدولة العثمانية مع يهود إسبانيا قائمة على أنهم أهل ذمة، وطبقت عليهم الشريعة الإسلامية، وأطلقت أيديهم في الدولة من ناحية التواجد. كما منحتهم امتيازات خاصة، مما جعلهم طائفة مستقلة لا تطبَّق عليها القوانين العثمانية مباشَرة، إلا من خلال رئيس الطائفة. وقد ساعدهم كلُّ ذلك على عدم الاندماج في مجتمع الدولة العثمانية، وسيطرتهم على مراكز حساسة في الدولة، خاصة على الجانب السياسي والاقتصادي[1].

أما عن العنصر الآخر، وهو الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية في البداية لبعض الدول، فإن بدايات هذه الامتيازات الأجنبية كانت منذ أن بدأت الدولة العثمانية سيطرتها على الوطن العربي في عهد السلطان سليم الأول

(1) أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1411هـ/1990م، ص17-36. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: النعيمي، اليهود والدولة العثمانية.

(ت926هـ/1519م)[1]. وفي عهد السلطان سليمان القانوني (ت974هـ/ 1566م) وقع أول تلك الامتيازات عام (935هـ/1528م) لرعايا البندقية، ثم الامتيازات الفرنسية عام (942هـ/1535م)، وفي عهد السلطان مراد الثالث (ت1004هـ/ 1595م) وقعت تلك الامتيازات مع بريطانيا عام (988هـ/1580م)[2].

وأصبحت الامتيازات الأجنبية هي الحلقة الأوسع لتدخُّل الدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية. فقد منحت هذه الامتيازات وتوسعت حلقتها لتصل إلى السويد والدانمرك وبروسيا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا والاتحاد الألماني والبرتغال واليونان والبرازيل، بالإضافة إلى بريطانيا وهولندا وإيطاليا وفرنسا. كما دخلت سويسرا والبابوية تحت مظلَّة الامتيازات التي منحت لفرنسا؛ لأنهما كانتا تتبعان لها[3]. وقد كان هذا في منتصف القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي.

---

(1) السلطان سليم ياوز الأول بن السلطان بايزيد الثاني، وُلِد سنة 885هـ بأماسيا، وتسلم السلطنة سنة 918هـ، وكان عمره 46 سنة، كان شجاعًا ومحبًّا للحرب، ومحبوبًا لدى الجيش، وهزم الفرس في معركة جالديران في شهر رجب سنة 920هـ، وفي 922هـ انتصر على قانصوه الغوري في معركة مرج دابق، وفي عهده سيطر على سورية وفلسطين ومصر، وتوفي السلطان في شوال 926هـ ولم يكن له من الأولاد سوى السلطان سليمان. عن، إبراهيم بك حليم (1345هـ/1927م)، تاريخ الدولة العثمانية العلية (المعروف بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م، ص79-85. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: حليم، تاريخ الدولة العثمانية.

(2) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج2، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ج2، 1401هـ/ 1980م، ص700-722. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: الشناوي، الدولة العثمانية.

(3) ياسر بن عبد العزيز قاري، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، دراسة تاريخية تحليلية، أطروحة دكتوراه - جامعة أم القرى بمكة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، 1422هـ/2001م، ص23. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: قاري، دور الامتيازات.

وكانت هذه الامتيازات ذات طابع سياسي اقتصادي ديني، فكان كلا الطرفين بحاجة إلى بعضهما البعض، خاصة في الجانب السياسي الاقتصادي[1]. لذا حرصت الدول الكبرى منذ بداية القرن التاسع عشر على إضعاف الدولة العثمانية، وسيطرتها على البحر المتوسط؛ لأنها أصبحت تقف ضد التوسع الأوروبي في الشرق[2].

وأصبحت الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية في عصر قوتها للدول الأوروبية، فيما بعد، أي في عهد ضَعْف الدولة العثمانية، تستغل للتدخل في شؤون الدولة العثمانية من خلال الادعاء بحماية الأقليات الدينية؛ وهؤلاء لم تكن تسري عليهم القوانين والضرائب العثمانية. فقد فرضت فرنسا حمايتها للكاثوليك، وروسيا للأرثوذكس، وبريطانيا للدروز والبروتستانت واليهود في سوريا وجبل لبنان وفلسطين[3].

التنظيمات العثمانية، بداياتها ومضمونها:

بدأت التنظيمات العثمانية في عهد السلطان عبد المجيد الأول

---

(1) يوسف الثقفي، معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 941هـ/ 1535م، في دراسات متميزة في العلاقات بين الشرق والغرب على مر العصور، دار الثقة للطباعة والنشر، مكة، ط2، 1411هـ/1990م، ص95-112. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: الثقفي، معاهدة الامتيازات؛ ليلى الصايغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ج2، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1409هـ/ 1988م، ج1، ص84، 192-195. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: الصايغ، الجاليات الأوروبية.

(2) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي (ت1382هـ/1962م)، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو، 1401هـ/1980م، ص121. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية.

(3) جمال عبد الله محمد المصري، حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، ج2، دار أم القرى، عمان، ط3، 1417هـ/1996م، ج2، ص205-206. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: المصري، حاضر العالم.

(ت1277هـ/1861م)[1] الذي وُلِد عام (1237هـ/1821م)، وتولى الحكم بين عامي (1255-1277هـ/1839-1860م). أي عندما تولى الحكم كان صغير السن (18سنة)[2]، وهذا يدل أن هذه التنظيمات كانت معدَّة سابقًا، وأنها جاءت نتيجة للضغوط الأوروبية عبر الامتيازات الأجنبية السابقة؛ ونتيجة لذلك استجابة الدولة العثمانية لما مارسته الدول الأوروبية من تشجيع لها والضغط عليها بهدف حماية رعاياها[3]، وتنبُّه الدولة العثمانية لأهمية بلاد الشام، بعد سيطرة محمد علي باشا (ت1266هـ/1849م)[4] عليها، وانتهاء الحكم المصري

(1) سلطان عثماني بين عامي (1839-1961م)، ابن محمود الثاني وخلفه. جابه في بداية حكمه انتصار الجيش المصري في معركة نزيب عام 1839م، وتسليم الأسطول العثماني لمحمد علي. فتدخلت على الفور إنجلترا وروسيا والنمسا، وأجبرت إبراهيم باشا على وقف زحفه نحو القسطنطينية، والتي أرغمته على معاهدة لندن عام 1841م. كان للسفير البريطاني ستراتفورد دي رادكليف، نفوذ كبير على عبد المجيد، وفي عهده نشبت حرب القرم بين عامي (1853-1856م)، وأيدت الدولةَ العثمانيةَ كلٌّ من إنجلترا وفرنسا ضد روسيا التي طمعت في فرض حمايتها على رعايا الدولة العثمانية من الأرثوذكس، وأدخل عبد المجيد إصلاحات كثيرة. محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، مجلدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مج2، 1407هـ/1987م، ص1184. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: غربال، الموسوعة العربية الميسرة.

(2) حليم، تاريخ الدولة العثمانية، ص213، 216.

(3) محمد الطراونة وآخرون، القدس في التاريخ العربي الإسلامي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1436هـ/2015م، ص233. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد: الطراونة وآخرون، القدس؛ بسام البطوش، تاريخ الأردن وفلسطين، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1428هـ/2007م، ص36. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: البطوش، تاريخ الأردن وفلسطين.

(4) مؤسس آخر دولة ملكية بمصر، ألباني الأصل، وُلِد في قَوَلَة، قدم إلى مصر وكيلًا لرئيس قوة من المتطوعة جهزتها قَوَلَةُ نجدةً لردِّ غزاة الفرنسيين عن مصر، شهد حرب أبي قير سنة 1799م، أصبح والي مصر سنة 1805، قتل المماليك سنة 1811م، في مذبحة شهيرة عرفت بمذبحة القلعة، اعتزل الحكم لابنه إبراهيم باشا سنة 1847م. عن: العماد مصطفى طلاس، المعجم العسكري الموسوعي، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ط1، مج2، 1987م، ص1305. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: طلاس، المعجم العسكري.

في بلاد الشام عام (1257هـ/1841م)، وعودة المنطقة للدولة العثمانية. وتأثر سكان بلاد الشام بالتجرِبة التي حاول إبراهيم باشا (ت1265هـ/1848م)[1] تطبيقها عليهم، فأخذوا يطالبون ببعض الإصلاحات[2].

لذا تولَّد لدى السلطة السياسية في الدولة العثمانية فكرة الإصلاح في جوانب الحيـاة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقـافية كافة، حيث كانت الإصلاحات على شكل مراسيم سلطانية، فقد صدر الأول تحت اسم مرسوم كلخانه (خط شريف كولخانه) في 26 شعبان 1255هـ/ 3 تشرين الثاني 1839م، والذي نصَّ على ما يلي:

1- احترام الحريات العامة، والممتلكات والأشخاص.

2- حفظ أرواح مواطني الدولة وأعراضهم وأموالهم.

3- تنظيم عملية جباية الضرائب، وإلغاء نظام الالتزام.

4- القضاء على الرشوة والمحسوبيات.

5- فرض التجنيد الإجباري.

---

(1) حاكم مصر في 1848م، الابن الأكبر لمحمد علي، وُلِد في قَوَلَة، وجاء مصر في السنة التي تولى أبوه حكمها في 1805م، وعين دفتردارًا (بمثابة وزير مالية) في 1807م، وتولى حكم الصعيد وقاتل المماليك هناك، ويعد المؤسس الفعلي للجيش المصري، كان يعرف الفارسية والتركية والعربية، قاد الحملة المصرية ضد الوهابيين (1816-1819م)، حارب الأتراك ففتح فلسطين والشام ووصل إلى كوتاهية (1831-1833م)، وحين تجدد القتال في عام 1839م بين المصريين والأتراك انتصر على الأتراك في 1839م في معركة نَصِيبينَ، اضطر إلى الانسحاب لتدخل الدول الأوروبية. عن، عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، ج1، 1995، ص17. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: الكيالي، الموسوعة السياسية.

(2) البطوش، تاريخ الأردن وفلسطين، ص36.

6- المساواة في المعاملة بين مواطني الدولة، وعدم التفريق بينهم بسبب معتقداتهم الدينية[1].

ويلحظ من هذا المرسوم التمكين الفعلي لرعايا الدولة العثمانية كافة، ومن ضمنها الطوائف غير المسلمة بكلِّيتها، والتي ترتبط بامتيازات الرعايا الخارجية. وبمعنىً آخر: تمكين الدول الأوروبية من التدخل في شؤونها الداخلية. أي إن هذا المرسوم لم يُلْغِ جميع الامتيازات الأجنبية، وتبنِّي الدولة العثمانية سياسة حفظ حقوق الرعايا بنفسها.

وصدر المرسوم الثاني باسم خط التنظيمات الخيرية (خط شريف همايون) في (11 جمادىٰ الآخرة 1272هـ/ 18 شباط 1856م)، وتضمن ما يلي:

1- إقرار ما تضمنه مرسوم كلخانه.

2- إبقاء الامتيازات كافة التي منحت سابقًا للطوائف المسيحية والملل غير المسلمة كافة الموجودين في داخل الدولة العثمانية، والإقرار باستقلالهم، مع إبلاغ السلطة العثمانية بقراراتهم.

3- المناداة بتنظيم القوانين.

4- إنشاء المحاكم المختلفة للفصل في الدعاوىٰ بين الطوائف عامة.

5- وضع قوانين خاصة بين الأملاك والعقارات والتصرف بها.

6- تحسين الزراعة والتجارة وتنشيطها[2].

---

(1) الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل (ت1305هـ)، مراجعة خليل الخوري (ت1325هـ)، المطبعة الأدبية، بيروت، مج1، 1883م، ص2-4. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: الدستور، مج؛ محمد فريد المحامي (1338هـ/1919م)، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1402هـ/1981م، ص254-256. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: المحامي، تاريخ الدولة العلية.

(2) الدستور، مج1، ص4-7؛ Miller, William, The Ottoman Empire and its successors, 1801-1927, London, 1966, pp. 257-258.

وجاء هذا المرسوم ليؤكد على ما جاء في المرسوم كلخانه، وتناول بالتفصيل العلاقة بين الدولة العثمانية والطوائف غير المسلمة في الجوانب الدينية والإدارية والتجنيد كافة، وحقوقهم في التملك وغيرها، ويظهر هذا المرسوم الاهتمام بهذه الطوائف، ولم يلغ الامتيازات الأجنبية.

والمتأمل في مضمون التنظيمات العثمانية يجد أنها أصلًا إصلاحات عثمانية داخلية؛ لذا من الطبيعي أن لا تتدخل الدول الأوروبية بها، ولكن في حقيقة الواقع، للدول الأوروبية دور في إيجاد هذه الإصلاحات على حيِّز الوجود، من أجل أن تحافظ الدول الأوروبية على سيطرتها على الدولة العثمانية والامتيازات الأجنبية التي حققتها سابقًا وتريد أن تنفرد بذلك؛ لذا تجد هذا جليًّا عندما تدخلت تلك الدول في إخراج محمد علي باشا من بلاد الشام؛ خوفًا من أن يكون بديلًا عن الدولة العثمانية؛ لأنه كان ينشد الوحدة لمنطقة تضم أجزاء من شبه الجزيرة العربية وأجزاء من ليبيا ومصر والسودان وبلاد الشام والعراق، وصولًا إلى إستانبول، في دولة حديثة، على غرار الدول الأوروبية، وهذا ما ترفضه تلك الدول؛ لأنها تتخوف من الوحدة والحداثة في هذه المنطقة، وهذا التخوف انكشف فيما بعد بشكل جليٍّ في مؤتمر بنرمان الذي عقد في لندن برئاسة (Campbell Bannerman) كامبل بنرمان (ت1908م)، الذي استمر من عام (1323هـ/1905م) إلى (1325هـ/1907م)، والذي دعا إلى إبقاء هذه المنطقة متخلِّفة، وهذا كان حلًّا نظريًّا، أما الحلُّ العمليُّ الذي طرح في هذا المؤتمر إقامة دولة تفصل بين الجناح الآسيوي العربي والجناح الأفريقي العربي وتكون عدوَّة للعرب، وصديقة للغرب[1].

(1) وزارة الإرشاد القومي، ملف وثائق فلسطين (مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية) من عام 637 إلى 1949، القاهرة، إصدار وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، (د.ن)، (د.ط)، ج1، 1969، ص121. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: وزارة الإرشـاد =

وقد أيدت الدول الأوروبية الإصلاح العثماني في إطار الحفاظ على امتيازاتها داخل الدولة العثمانية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، أن لا تصل تلك الإصلاحات إلى أن تجعل الدولة العثمانية قوية ومتطورة ومتحضِّرة؛ لأن هذا التطور سيَحُدُّ من نفوذهم في الدولة العثمانية.

وتظهر تلك الفرمانات الإصلاحية أن الدولة العثمانية تنشد إرضاء الدول الأوروبية بشكل أساس - وهذا ما سيتم إيضاحه لاحقًا - فنجد أنه عندما قرأ مصطفى رشيد خط كلخانه، على مسامع السلطان والوزراء والعلماء وكبار رجال الدولة، فإن من الطبيعي أن يحضر هؤلاء، ولكن من المستغرَب أن يكون السفراء الأجانب من بين هؤلاء الحضور، بل طلب السلطان من الصدر الأعظم تعميم خط كلخانه على جميع الولايات، وهذا من الطبيعي أيضًا، ولكن لماذا طلب إبلاغ سفراء الدول الأجنبية رسميًّا بمضمون خط كلخانه[1]، والتي وصفها بالدولة المتحابة؟

ويؤشر هذا إلى مدى تدخُّل تلك الدول الأوروبية بشؤون الدولة العثمانية الداخلية[2]، والهدف من ذلك هو المحافَظة على مصالحها في المنطقة، والوقوف أمام المطامع الروسية التي تهدف إلى الوصول للمياه الدافئة في البحرين الأبيض والأسود[3]. وهذا التدخل سيتيح لتلك الدول التدخل في شؤون الدولة العثمانية عامة، وتنفيذ سياساتها في فلسطين خاصة.

= القومي، ملف وثائق فلسطين؛ منظَّمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطين، مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839-1987، منظَّمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، (د.ط)، 1987، ص81-82. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: منظَّمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطين.

(1) الدستور، مج1، ص35.

(2) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1941م، تقديم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر، 1969، ص21-22. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: عوض، الإدارة العثمانية.

(3) Stavrianos, L. S: The Ottoman Empire was it Sick Man of Europe? (Source Problems in World Civilization) p. 43.

ويرى محمد أنيس أن عملية الإصلاح هذه محاولة لإقناع أوروبا بصلاحية الدولة العثمانية، فتتخلى عن التدخل في شؤونها تحت شعار حماية العناصر المسيحية فيها[1].

وهذا الاستنتاج غير دقيق، وإن اعتبر ذلك عاملًا غير رئيس في الإصلاح العثماني؛ لأن حماية الأقليات بالنسبة لأوروبا ما هي إلا وسيلة من أجل السيطرة على الدولة العثمانية، بل إنها تُعَدُّ ذلك إستراتيجية لها في التعامل مع الدولة العثمانية من أجل إبعاد أية قوى تحاول السيطرة على الدولة العثمانية أمثال روسيا، هذا من جانب، ومن جانب آخر، لم تأت هذه الإصلاحات من أجل إيقاف التدخل الأجنبي في الدولة العثمانية، بل على العكس، منحت تلك الدول امتيازات في حماية الأقليات في الدولة العثمانية.

أما بالنسبة لخط التنظيمات الخيرية، فجاءت هذه الحركة الإصلاحية في أجواء انتصار الدولة العثمانية مع حلفائها إنجلترا وفرنسا وإيطاليا على روسيا في حرب القرم (1273هـ/1856م)، وقبل أسبوع من عقد مؤتمر باريس[2].

وشجع هذا الانتصار الدولة العثمانية على إعطاء امتيازات جديدة لتلك الدولة أو على الأقل المحافظة على الامتيازات القديمة، خاصة أن هذا الفرمان أقر بما ورد في فرمان كلخانه. والطرف الآخر شجَّعه هذا الانتصار إلى التوغل في التدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية. خاصة أن هذا الفرمان تعرض إلى حقوق الطوائف غير الإسلامية ومصالحها، بل إن تلك الطوائف تتقدَّم إلى الباب العالي بمقترحات الإصلاح التي تتفق مع ما تطرحه الدولة العثمانية ضمن إطار الرقيِّ والتقدُّم، بل لقد أوضح الفرمان أن هناك تفاهماتٍ سيتم التوصل

(1) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، (1514-1914)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د. ت)، ص212. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: أنيس، الدولة العثمانية.
(2) Miller, William: The Ottoman Empire, pp. 257-258.

إليها مع الدول الأجنبية حول ما تضمَّنه هذا الفرمان[1]، ويقصد بهذه التفاهمات التي سيتم التفاهم عليها ما سيناقش في مؤتمر باريس الذي سينعقد بعد أسبوع من صدور هذا الفرمان.

ويعني هذا مشاركة الطوائف غير المسلمة ومن يقوم بحمايتها من الدول الغربية في الإصلاحات العثمانية، فمن الطبيعي هؤلاء أن يقدموا ما يخدم مصالحهم ويعزز نفوذهم في الدولة العثمانية، من خلال حرية أداء شعائرهم الدينية وبناء معابدهم، والمساواة في المعاملة، وتعيينهم في وظائف الدولة الخاصة التعليمية منها، وأقامت محاكم خاصة لهم للنظر في قضاياهم الخاصة، معلنًا أن السلطان سيصدر قانون الجزاء الهمايوني في أقرب وقت ممكن، والمساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات وحق التملك في الدولة، ومشاركة رؤساء الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس العالي المتعلِّقة بشؤونهم، ولكن في حقيقة الأمر هناك مثالب في تطبيق هذا الفرمان، فالخدمة العسكرية بقيت محصورة بالمسلمين دون المسيحيين وظلت الوظائف الإدارية والقضائية شبه محصورة بالمسلمين، والأهم من ذلك أن الدولة الأوروبية بقيت تدعي حماية الطوائف المسيحية، ففرنسا تدعي حماية الكاثوليك، وروسيا تُعد نفسها حامية للأرثوذكس، وبريطانيا حامية للبروتستانت واليهود والدروز، هذا التدخل الأجنبي الذي ذكر سابقًا أكد عليه الصدر الأعظم محمد أمين عالي باشا (ت1288هـ/1871م) في تقرير كتبه عام (1384هـ/1867م) عن معاهدة باريس، والذي كان عضوًا فيها، وأهم ما جاء في تقرير ما يلي:

1- أن معاهدة باريس جعلت سلامة الدولة العثمانية تحت كفالة خمس دول، مع أنها نصت صراحة على عدم تدخل تلك الدول بالأقليات المسيحية،

(1) محمد أنيس، الدولة العثمانية، ص212.

وأنها تحت سيطرة السلطان؛ لكن في نهاية الأمر ما تم كان غير ذلك، فقد بقيت الأقليات تحت حماية تلك الدول.

2- قيام روسيا بإثارة رعاياها من النصارى ضد الدولة العثمانية بالعصيان، والافتراء[1].

أما ما صدر من فرمان إصلاحي في عهد السلطان عبد العزيز (ت1293هـ/ 1876م)[2]، والذي صدر في (15 ذي القعدة 1292هـ/ 13 ديسمبر-كانون الأول 1874م)، فقد جاء يؤكد تمامًا على ما ورد في كلخانه (1255هـ/1839م)، والتنظيمات الخيرية (1273هـ/1856م)، فقد أكد السلطان على المساواة بين جميع أصناف رعايا الدولة، مع الاحتفاظ بالامتيازات التي تتمتع بها الطوائف غير الإسلامية، والسماح لهم بالاستخدام في أجهزة الدولة[3]. ويذكر إبراهيم بك حليم مفتش أوقاف دمنهور، أن بعد زيارة السلطان إلى أوروبا في عام (1283هـ/ 1866م) «من مزايا سياحته تعديل الامتيازات الشخصية الأجنبية بأحسن مما كانت عليه قبلًا؛ لأن هذه الامتيازات كانت قد أعطيت لهم عقب انتصارات الدول في أوقات حرجة»[4].

---

(1) أحمد فارس الشدياق (ت1305هـ/1887م)، كنز الرغائب في منتجات الجوائب، مطبعة الجوائب، الأستانة، ج5، 1871م، ص138-142. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: الشدياق، كنز الرغائب.

(2) ابن السلطان محمود الثاني، وشقيق السلطان عبد المجيد الأول، وُلِد سنة 1829م، وتسلَّم السلطنة سنة 1861م، وكان عمره اثنين وثلاثين سنة، اخترع النيشان العثماني، وأتم سكة الحديد بين أزمير وكونستانه، وأنشأ البنك العثماني، وفي سنة 1863م وضع أصول الموازين المالية، وتشكل في عهده عام 1867م مجلس الشورى بالأستانة، والمجالس النظامية الابتدائية والاستئنائية وفي 1876م خلع السلطان عبد العزيز بموجب فتوى، وجاء بدلًا منه محمد مراد الخامس، ومات في اليوم السادس من خلعه. انظر: حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، ص218- 222.

(3) الشدياق، كنز الرغائب، ج6، ص260-263؛ فيليب جلاد (ت1322هـ)، قاموس الإدارة والقضاة، المطبعة النجارية، الإسكندرية، مج2، 1890م، ص116-117. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: جلاد، قاموس الإدارة.

(4) حليم، تاريخ الدولة العثمانية، ص219.

ويقـدم دليلًا واضحًا على أن سـبب احتـلال تونس والجـزائر هي تلك الامتيازات التي منحت سابقًا، أو فترة التنظيمات، وقد تحدث عن هذا الدليل بالتفصيل تحت عنوان (واقعة تونس)[1]، ثم يعرض ترجمة لوصيَّة بطرس الكبير، التي جاء فيها ذكْر أطماع روسيا في الدولة العثمانية، ومشاركة الدول الأوروبية لروسيا في هذه الأطماع، خاصة النمسا التي يرىٰ فيها حليفًا، من أجل السيطرة علىٰ القسطنطينية وتنشيط التجارة بين الشام وجبل قاف ثم السيطرة علىٰ الهند، ومن ثَمَّ فلا تكون هناك حاجة إلىٰ ذَهَبِ إنجلترا، ثم يتم الدخول في مفاوضات مع فرنسا والنمسا، وعلىٰ ذلك يقتسم الروس الدنيا[2].

ويؤكد أسد رستم (ت1416هـ/1965م) أن هذا الفرمان جاء ليطمئن الدول المسيحية وشعوبها عن مصير رعاياها المسيحيين، ومساواتهم بالمسلمين في الدولة العثمانية[3].

وهذا الإصلاح لم يأتِ بجديد في موضوع التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية، وقد خُلِع السلطان عبد العزيز في (7 جمادىٰ الأولىٰ 1293هـ / 29 مايو-أيار 1876م)، أي بعد أقل من عام ونصف من صدور هذا الإصلاح، وكان موته بعد ستة أيام من خلعه بسبب قطع عروق ذراعيه، وعندما تولىٰ السلطان عبد الحميد الثاني (ت1337هـ/1918م)[4] السلطة، أمر بالتحقيق في هذه الحادثة وتوصلت التحقيقات التي استمرت نحو عام (1299هـ/1881م)،

(1) المصدر نفسه، ص225-250.

(2) المصدر نفسه، ص251-253.

(3) أسد رستم، كنيسة مدينة الله أنطاكية العظمىٰ، منشورات المكتبة البولسية، بيروت، ج3، 1988م، ص210. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: رستم، كنيسة مدينة الله.

(4) السلطان عبد الحميد الثاني بن السلطان عبد المجيد الأول، تسلم السلطنة بعد عزل أخيه السلطان مراد بسبب مرضه، وتسلمها في الحادي عشر من شعبان 1293هـ انظر: حليم، تاريخ الدولة العثمانية، ص221.

إلى إدانة الكثير من المقربين من السلطان عبد العزيز واتهامهم، ومنهم مدحت باشا (ت1302هـ/1884م)[1]، ومحمود باشا نديم (ت1301هـ/1883م)، اللذين نفاهما السلطان عبد الحميد الثاني إلى الطائف حتى توفيا[2].

وقد لعبت هذه الشخصيات دورًا في إيجاد الإصلاحات العثمانية، ولكنهم وغيرهم عمِلوا على السيطرة على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية من خلال التخلص من السلاطين، والمجيء بسلاطين يستطيعون السيطرة عليهم، وتنفيذ ما يريدون.

وقبل التطرق إلى موضوع الإصلاحات في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، لا بد من الوقوف على عدَّة نقاط حول التنظيمات العثمانية منذ بدايتها حتى تسلُّم السلطان عبد الحميد الثاني السلطة، ويمكن حصر هذه النِّقاط في الآتي:

1- أن بعض الموالين للإصلاح من أمثال مدحت باشا ومحمود باشا نديم وغيرهما، لم يكن مضمون الإصلاح الذي يؤيدونه، يريدون له أن يكون عثمانيًّا خالصًا، دون التأثر أو الإفادة من القوانين الغربية؛ لذا سعوا إلى إدخال الأنظمة الغربية في ذلك الإصلاح، وهذا عزَّز عَلاقاتهم مع الغرب، وأبقاهم على اتصال بهم، ورافضين لسياسة السلاطين، مما حدا به أن يلعب دورًا سلبيًّا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وأن يكون جزءًا من جماعة الاتحاد والترقِّي

(1) سياسي تركي، وزعيم حزب الإصلاح الذي خلع السلطان عبد العزيز عام 1864م. قام بإصلاحات عمرانية كبيرة، حينما كان حاكم بلغاريا بين عامي (1864-1869م)، عين صدرًا أعظمَ (رئيس الوزراء) عام 1872م، قاد عام 1876م الثورة التي انتهت بخلع عبد العزيز ثم مراد الخامس بعد ارتقائه العرش بشهور قلائل. وفي عهد عبد الحميد الثاني استمر في الصدارة ولكن أقاله، ثم سجنه بتهمة قتله السلطان عبد العزيز، ومات في سجنه مخنوقًا. غربال، الموسوعة العربية الميسرة، مج2، ص1670.

(2) حليم، تاريخ الدولة العثمانية، ص221-222.

وانقلابهم على السلطان[1]، أي بمعنى آخر أن مدحت باشا ومجموعته أنور باشا وطلعت باشا وجمال باشا وغيرهم رفضوا سياسة السلطان عبد الحميد الثاني، وأيَّدوا ما تتبعه الدول الغربية من سياسة في المنطقة العربية[2].

2- ذكر مدحت باشا في تقريره حول أوضاع سورية - وكان واليًا عليها بين عامي (1286-1298هـ/1879-1880م) - الذي رفعه للسلطان عبد الحميد الثاني عام (1297هـ/1879م)، ونبه فيه السلطان إلى التغلغل والنفوذ الأجنبي في ولاية سورية - أن الإنجليز والفرنسيين يبذلون جهودًا منذ أربعين سنة، من أجل تقوية نفوذهم في هذه البلاد، وأنهم يريدون تعميم حالة الحضارة في جبل لبنان على بقيَّة البلاد الشامية[3].

3- أن مثل هذا التقرير ليس من أجل لَفْت انتباه السلطان عبد الحميد الثاني، وإنما لإدخاله في صراع مع الإنجليز والفرنسيين، ومحاولة الحد من نفوذهم.

وكان من ضمن الموالين لجمعية الاتحاد والترقِّي والي الشام حسين ناظم باشا (ت1346هـ/1927م)، الذي استمرت ولايته بين عامي (1314-1326هـ/ 1896-1908م)، وأوفدته الجمعية من أجل إجراء انتخابات نيابية في سورية من أجل دعم أنصارهم الاتحاديين عام (1326هـ/1908م)، بل تقلد ولاية

---

(1) عزرا سمويل ساسون، تاريخ مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي العثمانية، مطبعة جرجي عزوري، الإسكندرية، 1910م، ص55. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: ساسون، تاريخ مدحت باشا.

(2) مصطفى طوران، أسرار الانقلاب العثماني، ترجمه عن التركية كمال خوجة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1406هـ/ 1985، ص50-51. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: طوران، أسرار الانقلاب.

(3) نادر العطار، تاريخ سورية في العصور الحديثة، (د.ن)، (د.م)، ج1، 1962م، ص323-325. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: العطار، تاريخ سورية؛ عوض، الإدارة العثمانية، ص39-40.

سورية في عهد الاتحاد والترقي عام (1327هـ/1909م)، وفي عام (1331هـ/ 1912م)[1].

4- كان الهدف من هذه التنظيمات العثمانية هو إرضاء الدول الأوروبية، وهذا ما أكدته المادة التاسعة من معاهدة باريس التي وقِّعت في (30 محرم 1273هـ/ 30 مارس-آذار 1856م)[2]، بل أن الباب العالي أكد للمجتمعين في برلين عام (1295هـ/1878م)، والتي في نهاية الأمر وقعت اتفاقية في (13 رجب 1295هـ/ 13 يوليو-تموز 1878م) إلى أن الإصلاحات العثمانية في جانب الأنظمة الحقوقية سوف تستمد من القانون الفرنسي الجزائي، وأن القانون الذي سيوضع لأصول المحاكم الجنائية سيكون وفق القوانين المطبقة في إنجلترا وفرنسا[3].

كل ما ذكر سابقًا يؤكد على أن الامتيازات الأجنبية كانت ما تزال قائمة، أي إن التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية ظل قائمًا، ولم تأت التنظيمات العثمانية لتلغي ذلك، لكنها صنعت شرخًا في داخل البيت العثماني من القيادات المتقدمة التي أصبحت توالي الغرب وتؤيد سياساتهم، وترفض سياسة سلاطينهم الداخلية والخارجية، وهؤلاء أصبحوا نواة وشكلًا جديدًا يستطيعون من خلالهما التغلغل في داخل الدولة العثمانية من أجل تسهيل تنفيذ سياساتهم، بل إن الدولة العثمانية لم تشعر الدول الأوروبية بأنها قادرة على إقامة الإصلاحات دون تدخلهم؛ لضَعْفها عسكريًّا وماليًّا واقتصاديًّا.

---

(1) عوض، الإدارة العثمانية، ص57، وينظر الهامش رقم (3) من المرجع والصفحة؛ للاطلاع على نشاط الاتحاد والترقي من أجل فوز مؤيديها، ينظر: جريدة الاتحاد العثماني (بيروت)، العدد (25) الصادر في 20 تشرين الأول 1908م، ص1، والعدد (221) الصادر في 12 حزيران 1909، ص1، والعدد (81) الصادر في 28 كانون الأول 1908، ص1؛ جريدة المؤيد (القاهرة)، العدد (5511)، الصادر في 27 نيسان 1908م، ص2،1.

(2) الشدياق، كنز الرغائب، ج5، ص6-15.

(3) الشدياق، المصدر نفسه، ج6، ص313، 320؛ جلاد، قاموس الإدارة، مج2، ص330-334.

وأحدث السلطان عبد الحميد الثاني الذي تولى الحكم في (11 شعبان 1393هـ/ 1 سبتمبر-أيلول 1876م)[1]، تطورًا جديدًا في علاقة الدولة العثمانية مع تلك الدول والحد من تدخُّلاتها والتخفيف من الامتيازات التي منحها إياها السلاطين السابقون، وهذه كانت تركة كبيرة واجهت السلطان عبد الحميد الثاني، حيث بدأ حكمه بإصدار دستور للدولة العثمانية عام (1293هـ/1876م)[2]، الذي أطلق عليه الأتراك «القانون الأساسي»، وأطلقوا على تسمية العهد الدستوري بعهد المشروطية، أي أن تكون سلطة السلطان مقيدة أو مشروطة بقيود دستورية[3].

وقد كان هذا الدستور بمثابة ردٍّ على السياسة الأوروبية التي تتدخل في الشأن العثماني عامة، وفلسطين خاصة. ففي يوم إعلانه كانت الدول العظمى تعد اجتماعًا في (1293هـ/ 23 ديسمبر-كانون الأول 1876م) في قاعة الأميرالية بالأستانة، لبحث مصير الدولة العثمانية، حتى سمعوا دويَّ طلقات المدفعية. وكان من بين الحضور، مندوب عن الدولة العثمانية هو وزير الخارجية **صفوت باشا**، الذي أخبرهم أن السلطان عبد الحميد الثاني أعلن صدور الدستور الأول للبلاد، الذي يضمن المساواة بالحقوق والحريات لجميع رعاياه. فكان إعلان الدستور بمثابة ضربة قوية لكل الدول الأوروبية التي تطالب بحقوق رعاياها من طوائفها في الدولة العثمانية[4].

---

(1) حليم، تاريخ الدولة العثمانية، ص221.

(2) القانون الأساسي، طبع بنفقة أمين الخوري، المطبعة الأدبية، بيروت، 1908م، ص2-3. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: القانون الأساسي.

(3) ساطع الحصري (1968م)، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1965م، ص97. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: الحصري، البلاد العربية.

(4) النتشة، السلطان عبد الحميد، ص51-52.

وكان أول صِدام لعبد الحميد الثاني مع الدول الأوروبية عندما رفض مقرَّرات هذه الدول في هذا المؤتمر، والتي تُعد تدخلًا صريحًا في الشأن العثماني، واعتبر أن جميع أصناف رعايا الدولة العثمانية على السواء في ظل القانون الأساسي الجديد، وقد وجَّه رسالة إلى مدحت باشا حول هذا الأمر في (7 ذي الحجة 1293هـ/1876م)[1].

وأكد الدستور في بنده الأول أن الدولة العثمانية بولاياتها جسم واحد لا يقبل التقسيم لأية علَّة كانت[2]، وتحت حقوق العثمانيين ألغى الامتيازات الأجنبية واعتبر رعايا الدولة العثمانية عثمانيين مهما كان دينهم، مع الإبقاء على الامتيازات الدينية للطوائف غير المسلمين [3].

وبناء على ذلك عقدت الدول الأوروبية شبه مؤتمر لهم في بريطانيا، وأرسلوا رسالة إلى الدولة العثمانية في (1294هـ / 31 مارس-آذار 1877م) تؤكد على ما توصلوا إليه في مؤتمر الأستانة[4]، وتم رفض ما جاء فيها حتى دخلت روسيا ومَن يؤيدها داخل الدولة العثمانية (نحو خمسةَ عشرَ مليونًا)[5]، في حرب مع الدولة العثمانية، أدت في النهاية إلى طلب الهدنة من قِبَل روسيا[6]. فتكون مكانة السلطان عبد الحميد الثاني بذلك قد تعززت داخليًّا، ويحسب له حساب على الصعيد الدولي.

---

(1) للاطلاع على النص الكامل لهذه الرسالة، ينظر: القانون الأساسي، ص2-3؛ حليم، تاريخ الدولة العثمانية، ص255-257.

(2) القانون الأساسي، ص4.

(3) المصدر نفسه، ص5.

(4) للاطلاع على النص الكامل للرسالة المترجمة، ينظر: حليم، تاريخ الدولة العثمانية، ص258. نقلًا عن: محمد بيرم، صفوة الاعتبار.

(5) عن البلقان والجبل الأسود والبوسنة والهرسك، ينظر: حليم، تاريخ الدولة العثمانية، ص259.

(6) حليم، تاريخ الدولة العثمانية، ص259.

التنظيمات العثمانية وأثر التدخل الأجنبي في فلسطين:

سهل التدخل الأجنبي في الدولة العثمانية التغلغل في فلسطين بشكل مباشر. ورغم تدخل التنظيمات العثمانية، ولكنها زادت في ظلها، فقد بدأ من خلال المسألة الفلسطينية التي بدأت منذ عام (1063هـ/1652م)، وتطورت عام (1267هـ/1850م)، واستمرت حتىٰ عام (1278هـ/1861م). فقد كانت المسألة الفلسطينية جزءًا من المسألة الشرقية (1219-1278هـ/1804-1861م)، والتي بدأت عام (1219هـ/ 1804م) فيما كان يسمىٰ في بدايات الثورة اليونانية بـ«المسألة البلقانية»، وصولًا إلىٰ المسألة الفلسطينية، والتي يطلق عليها أحيانًا «المسألة السورية الثانية». وتمركزت أحداثها في القدس وبيت لحم، بسبب الخلافات بين الدول الحامية للمذهبين الكاثوليكي والأرثوذكسي. فاستطاعت فرنسا، عام (1104هـ/1692م)، الحصول علىٰ امتيازات للكاثوليك خولتها امتلاك الكنائس في القدس وبيت لحم. ونتيجة لذلك، أخذت روسيا تطالب بامتيازات خاصة بعد ضَعْف الدولة العثمانية، محاولةً إعطاء ذلك لحلفائها الأرثوذكس. والهدف من ذلك هو نشر نفوذها في الدولة العثمانية، متذرِّعة بأنها تحمي المذهب الأرثوذكسي. هذا من جانب، ومن جانب آخر، لم تكن روسيا ترغب في رؤية الدولة العثمانية متقدمة وقوية. فكانت هذه الأسباب مجرد ذرائع للتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية[1]؛ حالها حال جميع الدول الأوروبية التي كانت ترمي إلىٰ الغاية نفسها.

أما الأمر الآخر الذي كان يسعىٰ له إمبراطور روسيا القيصر (Nicholas I) نيكولاس الأول، الذي أصبح بعد ضياع مترنيخ النمسا عام (1265هـ/1848م)، زعيم الرجعية والاستبداد في أوروبا، فقد كانت لديه الرغبة في السيطرة علىٰ

(1) علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، وعلاقاتها الخارجية، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1415هـ/ 1994م، ص188. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: حسون، تاريخ الدولة العثمانية.

مضيقي البوسفور والدَّرْدَنيل على حساب الدولة العثمانية، والوصول إلى البحر المتوسط للوصول إلى المياه الدافئة[1].

وفي عام (1267هـ/1850م) طلب نيكولاس الأول من السلطان العثماني أن تكون روسيا حامية للأرثوذكس في جميع أنحاء الدولة العثمانية؛ لكن السلطان العثماني رفض ذلك، ورفضت أيضًا كل من إنجلترا وفرنسا هذا الطلب. ويُعد هذا دعمًا للسلطان العثماني، بسبب طلبه حماية تامة مطلَقة غير مقيَّدة. وكان من الطبيعي أن ترفض فرنسا وإنجلترا والدولة العثمانية؛ ذلك لأن عدد رعايا الدولة العثمانية (ما يقارب اثني عشر مليون نسمة) من الأرثوذكس، مما يجعل الدولة العثمانية تحت سيطرة روسيا[2].

وقد زاد التوتر عندما أصدر السلطان العثماني فرمانا عام (1269هـ/ 1852م) قرر فيه أن للكاثوليك وحدهم الحق في امتلاك الكنائس ومفاتيحها في القدس وبيت لحم. لكن الإمبراطور الفرنسي (Napoleon III) نابليون الثالث (ت1290هـ/1873م)، استطاع أن يستغل هذه الامتيازات بحلِّ خلافاته مع روسيا، وذلك عندما طلب من الدولة العثمانية التساهل مع الروس بإعطائهم بعض الامتيازات في القدس. وكادت الخلافات الفرنسية الروسية أن تنتهي[3]،

---

(1) خيرية قاسمية، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، حقوق التأليف والنشر لجامعة دمشق، 1402-1403هـ/ 1981- 1982م، ص106. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: قاسمية، تاريخ أوروبا.

(2) أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، مطبعة ابن حيان، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 1409-1410هـ/1998-1999م ، ص248. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: طربين، تاريخ المشرق.

(3) محمود علي عامر، تاريخ الدولة العثمانية (سياسية - اجتماعية)، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب، دمشق، 1417هـ/ 2006م، ص204. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: عامر، تاريخ الدولة العثمانية.

لولا محاولة القيصر نيكولاس الأول فتح مفاوضات مع بريطانيا، وقد وصف الدولة العثمانية برجل أوروبا المريض، وقد يموت في أية لحظة. لذا كان لا بد من التصرُّف في أراضيها قبل وقوع ذلك. وكانت روسيا تطمع باستقلال البَلْقان وجعلها تحت حمايتها؛ لكن ردَّ بريطانيا على ذلك أنه يجب المحافَظة على هذا الرجل المريض حتى يتعافى من مرضه[1].

وعلى الرغم من ذلك لم تتمَّ الاستجابة إلى مَطالبه، فقامت نتيجة ذلك حرب القَرْم بين الدولة العثمانية وفرنسا وبريطانيا وانضمام النمسا فيما بعد وانحياد بروسيا، من جهة، وروسيا من جهة أخرى. وأدت هذه الحرب إلى هزيمة الروس وعقد مؤتمر باريس بمشاركة بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية وروسيا وسِرْدينيا والنمسا، وانضمام بروسيا لاحقًا[2].

وكان من مَطالب روسيا قبل انتهاء الحرب حماية الأرثوذكس في جميع أنحاء الدولة العثمانية. ففي الوساطة التي قامت بها النمسا بين الحلفاء وروسيا، وتقدمت إلى روسيا بأربعة بنود، كان أحدها تنازل روسيا عن مطلبها في حماية مسيحيِّي الإمبراطورية العثمانية[3].

وفي نهاية الحرب عادت النمسا لطرح النقاط الأربع مرة ثانية، وهددت بعدما رأت الحرب في نهايتها وهزيمة روسيا، بالتدخل إلى جانب الحلفاء، إن لم توافق على هذه النقاط، فقبلت روسيا بالمفاوضات والصلح[4].

---

(1) أ. ج. جرانت. وهارولد تميرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789-1959م، ج2، ترجمة بهاء فهمي، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، (د.ت)، ج1، ص421. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: جرانت وتمبلي، أوروبا في القرنين.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص231.

(3) حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ص193.

(4) عامر، تاريخ الدولة العثمانية، ص209.

ورغم قبول روسيا بهذه النقاط، إلا أن الدولة العثمانية أصدرت قرارات إصلاحية جديدة تجاه المسيحيين بصورة خاصة، تساوي بينهم، بغض النظر عن مذاهبهم وأديانهم وطبقاتهم[1].

ومع ذلك لم تتوقف سياسة الدول الأوروبية وروسيا عن التدخل في شأن الدولة العثمانية بشكل عام، وشؤون المنطقة بشكل خاص، وهي سياسة قائمة على الادعاء بحماية الأقليات الدينية. بل ذهبت إلى أبعـد من ذلك، إلى التدخل في دعم معارضي الدولة العثمانية للانفصال عن الدولة العثمانية، ثم التدخل لحل مثل هذه الأمور سياسيًّا كما فعلوا مع محمد علي باشا، عندما مدَّ نفوذه إلى منطقة بلاد الشام متجهًا إلى الدولة العثمانية للسيطرة عليها. لذا تدخلت خوفًا من أن يكون بديلًا عن الدولة العثمانية الضعيفة، فتدخلت وأخرجت محمد علي باشا بعد انعقاد مؤتمري لندن الأول والثاني بين عامي (1256-1257هـ/1840-1841م). وكان الهدف من ذلك هو المحافظة على تجارتها في هذه المنطقة، وبشكل خاص بريطانيا[2]. فقد رأت بريطانيا أن توسُّع محمد علي باشا سيكوِّن دولة قوية حديثة وصديقة لفرنسا في منطقة نفوذها، حيث الطرق التِّجارية الموصلة إلى مستعمراتها في الهند[3]؛ خاصة أن فرنسا لديها الرغبة في السيطرة على هذه المنطقة لإضعاف بريطانيا. وما محاولتها الأخيرة عام (1213هـ/1798م) في حملة نابليون بونابرت (Napoleon Bonaparte) (ت1237هـ/1821م)[4] على مصر

(1) قاسمية، تاريخ أوروبا، ص110.

(2) الضلاعين، العقرباوي، «الطرق التجارية في بلاد الشام»، ص1-20.

(3) كاميليا أبو جبل ونجاح محمد، تاريخ الوطن العربي الحديث (بلاد الشام والعراق)، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دمشق، 1429-1430هـ/2008-2009م، ص346. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: أبو جبل ومحمد، تاريخ الوطن العربي.

(4) من مواليد أجاكسيو في جزيرة كورسيكا الإيطالية، درس في فرنسا، وتلقى علومه العسكرية في ميريان، وأصبح ضابطًا للمدفعية، وتمكن عام 1793م من حماية مدينة طولون بنجاح في =

وبلاد الشـام إلا دليل على ذلك. ولكن محاولته مُنِيت بهـزيمة، وكانت نتائجها كبيرة على فرنسا؛ إذ خرجت على إثرها من الخليج العربي وانفردت بريطانيا في المنطقة بأكملها[1].

أو إثارة رعايا الدولة العثمانية في أوروبا الشرقية للمطالبة بالاستقلال؛ كما فعلت روسيا في البوسنة والهرسك والصرب والأفلاق والجبل الأسود والبلغار عام (1292هـ/1875م)[2].

إضافة إلى التدخل البريطـاني المباشر، الذي تمَّ الحـديث عنه سـابقًا، كان هنـاك تدخل بريطـاني غير معلَن، كشـفته فيما بعد الوثائق البريطـانية، فيما يخص فلسـطين واليهـود، خاصة عندما قامت بفتح قنصلية لها في القدس عام (1254هـ/1838م). فغدت هذه القنصلية ملاذًا لتنفيذ سياسة بريطانيا العملية في فلسطين خاصة، والتي ركزت على حماية الجالية اليهودية في فلسطين، وهذا ما

= أثناء الثورة الفرنسية، وبرز أسمه مجددًا في أثناء إخماد التمرد الملكي في باريس عام 1795م، ومكافأة له عين قائدًا للجيش الفرنسي في إيطاليا عام 1796م. وبعد الحملة المصرية عاد إلى فرنسا عام 1799م، وأصبح الزعيم الأول في البلاد، وفي عام 1804 قبض بشكل مطلق على السلطة لينهي خمسة عشر عامًا من الاضطراب الداخلي، وأعلن نفسه إمبراطورًا، واضطر عام 1814م إلى التخلي عن العرش، ونفي إلى جزيرة البا، ومكث فيها مئة يوم، قرر بعدها الرجوع إلى فرنسا معتمدًا على ولاء ضباط الجيش له، في الأول من مارس-آذار 1815م، وسرعان ما استعاد سيطرته وقام بحملة عسكرية هزم بها الجيوش المتحالفة ضده في بلجيكا، وحاصر الجيش البريطاني في واترلو، لكنه هزم، فنفي إلى جزيرة هيلانة النائية في المحيط الأطلسي وبها توفي. انظر: الكيالي، موسوعة السياسة، ج6، ص538.

(1) أبو جبل ومحمد، تاريخ الوطن العربي، ص313-315؛ جعفر عباس حميدي وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية التربية الأولى، 1412هـ/ 1991م، ص53-57. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: حميدي وآخرون، تاريخ الخليج.

(2) حليم، تاريخ الدولة العثمانية، ص254.

أكدت عليه الرسالة التي أرسلها (Palmerston) بالمْرستون (ت1282هـ/1865م) رئيس وزراء بريطانيا إلىٰ (Mr. Ponsonby) بونسونبي في (11 أكتوبر-تشرين الأول 1837م)، والتي كانت مكوَّنة من شقين أساسيين، أولًا، تعيين قنصل بريطاني في القدس، والشق الآخر أن يكون أحد مهامِّه الأساسية حماية اليهود فيها[1]، الذين اتخذتهم غطاءً لها. والدليل علىٰ ذلك أن أعداد اليهود في فلسطين لم تتجاوز تسعة آلاف وسبعمئة نسمة في كل فلسطين، وذلك بناءً علىٰ تقرير نائب القنصل البريطاني في فلسطين[2]. وفي ذلك تحقيق لأهدافها التِّجارية في المنطقة العربية بشكل خاص، والتي تتضمن تأمين مواصلاتها مع الهند والشرق الأقصىٰ، وإبعاد ومنع أية قوة خارجية أو داخلية طِيلَة وجود نفوذها في المنطقة. ومن أهدافها أيضًا الحفاظ علىٰ استمرار الملاحة في قناة السويس بعد فتحها عام (1286هـ/1869م)، وفيما بعد تأمين الإمداد النفطي، والحصول علىٰ أكبر قدر ممكن من الأرباح من هذا النفط الذي تم اكتشافه في أوائل القرن العشرين في المنطقة العربية[3].

ومن الوثائق البريطانية التي ظهرت، وتكشف حقيقة السياسة البريطانية في فلسطين، الوثيقة التي صدرت في (1256هـ/ 11 أغسطس-آب 1840م)، وهي عبارة عن رسالة أرسلها بالمْرستون رئيس وزراء بريطانيا إلىٰ سفيره في

---

(1) P.R.O. fo 78/368؛ لبرت هامسيون، القنصلية البريطانية في القدس وعلاقتها بيهود فلسطين (1838-1914م) ج1، 1939، ص34. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: هامسيون، القنصلية البريطانية.

(2) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1420هـ/1999م، ص5. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث.

(3) عبد الرحيم أحمد حسين، النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945: الهجرة، التسليح، النشاط الدبلوماسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1405هـ/ 1984م، ص19. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: حسين، النشاط الصهيوني.

إستانبول (Mr. Ponsonby) بونسونبي، يشرح فيها المنافع السياسية والمادية للدولة العثمانية في حال شجعت الهجرة اليهودية إلى فلسطين[1].

ويلحظ أن هذه الرسالة جاءت في ظل الذروة التي استطاع محمد علي باشا تحقيقها في التوسع في بلاد الشام وتهديد الدولة العثمانية. فتكون بريطانيا بذلك قد ضربت على الوتر الحساس الذي كانت تعاني منه الدولة العثمانية، وتخوُّفاتها من توسُّع نفوذ محمد علي باشا. وهذا ما أشارت إليه الوثيقة أيضًا، بل إن بالْمرستون أرسل رسالة ثانية إلى السفير نفسه في (1257هـ/ فبرير-شباط 1841م)، يطلب منه أن يحاول إقناع السلطان بالهجرة، مُغْرِيًا إياه بما سيحققه من ذلك[2].

لكن الدولة العثمانية اتخذت تدابير وقائية تبعد خطر الأطماع الأوروبية عن فلسطين، ومنها جَعْل لواء القدس تابعًا لإيالة (ولاية) الشام، بعد سَلْخها عن ولاية صَيْدا عام (1269هـ/1852م)، والتي استمرت حتى عام (1272هـ/ 1855م). فقد أوضحت الوثائق الشرعية وتقارير القنصل الأميركي في القدس، التي ورد فيها استمرار إيالة القدس كما وردت في الوثائق الشرعية، أحيانًا، باسم إيالة القدس الشريف أو إيالة ألوية القدس. والأسباب التي دفعت الدولة العثمانية لاتخاذ التقسيم الإداري الجديد للقدس، حسب تقارير القنصل الأمريكي في

(1) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص27؛ محمد كمال دسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة، القاهرة، 1397هـ/ 1976م، ص190. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: دسوقي، الدولة العثمانية.

(2) حامد سلطان (1992م)، المشكلات القانونية المتفرعة عن قضية فلسطين: مشكلة قناة السويس، مشكلة خليج العقبة، مشكلة الانتفاع بمياه نهر الأردن، مشكلة اللاجئين، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1967م، ص55-56. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: سلطان، المشكلات القانونية.

القـدس، هي التدخلات الأجنبية والصراعات الدموية بين الزَّعامات المحليـة والقبـائل البَدَوية؛ وإن الحفاظ على أمنها وسلامتها وسـلامة الزائرين دفعهـا لذلك[1].

وفي عام (1272هـ/1855م) عاد لواء القدس تابعًا لإيالة صيدا. واستمر هذا الأمر إلى أن صدر نظام تشكيل الولايات العثمانية في (1281هـ/ 8 تشرين الثاني 1864م)، المتأثر بالتنظيم الإداري الفرنسي. فأصبحت القدس مركز لواء يتبع لولاية الشام، وفي عام (1290هـ/1873م) أصبحت القدس لواء مستقلًّا يَتْبَع البابَ العاليَ مباشَرة[2].

ومن الأسباب التي دفعت الدولة العثمانية لفرض هذه التنظيمات الإدارية على القدس، الرقابة الصارمة عليها إثر تزايد التغلغل والتنافس الأجنبي على فتح القنصليات، والمسؤوليات الدينية والثقافية، بحجَّة حماية الأماكن الدينية المقدسة والطوائف والأقليات الدينية، وأطماع اليهود في فلسطين من خلال الهجرة وشراء الأراضي[3].

ومن أسـباب التدخل الأجنبي في فلسـطين، رغبـة هذه الدول الأجنبية التخلص من اليهود الذين رفضوا الاندماج في مجتمعات أوروبا. هذا من جانب،

---

(1) محمد سالم عيتان الطراونة، قضاء يافا في العهد العثماني: دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية (1281-1333هـ/ 1864-1914م)، وزارة الثقافة، عمان، 1411هـ/2000م، ص150. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: الطراونة، قضاء يافا.

(2) سالنامه دولت عليه عثمانية، سنة 1855م/1272هـ، ص102، وسنة 1859م/ 1276هـ، ص115؛ وسنة 1864م/1281هـ، ص187-189، سنة 1873م/1290هـ، ص153-154.

(3) الكزاندر شولش، تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882م، ترجمة كامل العسلي، الجامعة الأردنية، عمان، 1409هـ/1988، ص59-90. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: شولش، تحولات جذرية.

ومن جانب آخر، التخلص من شرورهم، خاصة بعد تزايد الهجرة إليها بعد حادثة اغتيال (Alexander II) ألكسندر الثاني القيصر الروسي عام (1299هـ/ 1881م). وتُعد هذه أول موجة هجرة يهودية كبيرة إلى أوروبا، بعد هجرة إسبانيا في أعقاب إنهاء الوجود الإسلامي فيها عام (898هـ/1492م)[1].

وقد أكد الكاتب ماندل في بحثه عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، من خلال الوثائق التي اعتمد عليها، على مدى تدخل القوى الأجنبية بالدولة العثمانية، والضغط عليها لإطلاق هجرة اليهود إلى فلسطين، واستخدامها الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية لهم لتحقيق أهدافها التي تم الحديث عنها سابقًا[2]؛ لذا سعى بالْمرستون جاهدًا لدى السلطان العثماني عبد المجيد الأول للقبول بهذا الأمر[3]؛ بل إن أوضاع اليهود في الدولة العثمانية، الذين استفادوا من التنظيمات العثمانية، استمرت في تحسن كبير؛ سواء في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقد وصل الأمر إلى أن وزير خارجية الدولة العثمانية، علي باشا، شارَك عدد من اليهود في بعثته الدبلوماسية المرسَلة إلى الأقطار الأوروبية المسيحية عام (1282هـ/1865م)[4]؛ فقد استقل اليهود بطائفتهم استقلالًا تامًّا، دينيًّا وسياسيًّا، واعتبرت حاخام العاصمة الأعظم رئيسًا لهما. بل كانت قراراتهم وأحكامهم الصادرة عن هذه الطائفة ذات صفة قانونية، وأنهم هم

(1) النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص17، نقلًا عن:
Tanyu, Hikmet, Tarih Boyunca Yahudiler, ve Turkler Birinci cilt, Baski Bilge Yayinevi, Ankara, 1979, p. 147.

(2) النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص11، نقلًا عن:
Mandel, J., Neville, "Ottoman policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestin: 1881-1908", part I, Middle Eastern Studies, Vol. 10, No. 3, October, 1947.
"Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement 1881-1908" Middle Eastern Studies, Vol. 11, No. 1, January, 1975.

(3) وزارة الإرشاد القومي، ملف وثائق فلسطين، ج1، وثيقة رقم 13، ص47.

(4) Friedman, Isaiah, Germany Turkey and Zionism (1897-1918), Oxford at the Ciarendon press, 1977, p. 20.

المسؤولون عن استيفاء الضرائب، ولم تكن الدولة تتدخل فيما بينهم، ما داموا يدفعون الضرائب بانتظام[1]. وهذا ما أكده خط شريف همايون.

يلحظ مما سبق أن رفض اليهود حالة الاندماج سابقًا في أوروبا، كانت ما تزال قائمة داخل الدولة العثمانية، بل إن قوانين الدولة العثمانية ساعدتهم على هذه العزلة وعدم الاندماج، وهم الذين أصبحوا فيما بعد يمكرون للدولة العثمانية. وقد منحهم تطبيق الدولة العثمانية تعاليم الشريعة الإسلامية عليهم، الحرية الكاملة دون متابعة أحوالهم ودراستها، ومعرفة ما الذي يفكرون فيه.

وأخذت بريطانيا تهتم بإقامة مشاريع لإسكان اليهود، وإقامة دولة يهودية في فلسطين تحت حماية بريطانيا، حيث كشفت بريطانيا محفوظاتهم في منتصف القرن التاسعَ عشرَ حول خطط نابليون بشأن إنشاء دولة يهودية في فلسطين. وبناء على ذلك تم تقديم جملة من هذه المشاريع من قِبَل (Lord Shaftesbury) اللورد شفتبيري (ت1303هـ/1885م)، و(Guler) غولر، والقنصل البريطاني في القدس (James Finn) جيمس فن . واهتم بالْمرستون بهذا الأمر، ورأى فيه ضمانًا لتأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية. وساند هذا الأمر بترجمة واقعية على الأرض، عندما تدخل (Sir Moses Montefiore) السير موسى مونتفيوري (ت1303هـ/1885م) المصرفي اليهودي، والذي زار الشرق لأكثر من مرة، فشجَّعت ذلك بريطانيا، وبدأت تهتمُّ بمشاريعه (الصهيونية فيما بعد)[2].

ومنذ هذه اللحظة أصبح هذا الأمر بالنسبة لبريطانيا سياسة تتَّبعها في هذه

---

(1) ألبرت الحوراني، الفكر العربي في عصر النهضة (1798-1939)، دار النهار للنشر، بيروت، 1398هـ/1977م، ص46. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: الحوراني، الفكر العربي.

(2) أحمد طربين، «أصول تباين مواقف الدول الأوروبية حيال المسألة السورية (1860-1861م)»، مجلة دراسات تاريخية، العدد الأول، آذار 1980، الصادرة عن لجنة كتابة تاريخ العرب الحديث، بجامعة دمشق، ص54. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: طربين، «أصول تباين مواقف».

المنطقة. ولتنفيذها تم احتلال مصر عام (1300هـ/1882م)، القريبة من فلسطين، لإقامة مستعمَرة يهودية تحت إشراف بريطاني في فلسطين[1].

وتأسيسًا على ذلك فإن قيام بريطانيا بافتتاح قنصلية لها في فلسطين، واحتلال مصر، دفع بعض الأثرياء اليهود لإقامة مشاريع تجارية ظاهريًّا. ولكن في حقيقة الأمر هي مشاريع مزدوجة قام بها (Baron Edmond de Rothschild) البارون إدموند دي روتشيلد (ت1353هـ/1934) [2]، فقد أنشأ عام (1300هـ/ 1883م) (Jewish Colonization Assembly) الجمعية اليهودية للاستعمار (بيكا) بفلسطين؛ لتخدم السياسة البريطانية في فلسطين[3]، وتمكن اليهود من امتلاك أراضٍ لهم في فلسطين واستيطانهم فيها. وكانت تقوم ببيع الأراضي لليهود شريطة ألا تباع مرة ثانية للمسلمين. فكانت هذه الخطوة مهمة لصالح تهجير اليهود من خارج فلسطين إلى داخلها[4]، خاصة من روسيا القيصرية التي طردتهم بعدما

(1) المصري، حاضر العالم، ج2، ص308.

(2) البارون إدموند أبراهام بنيامين روتشيلد، كان صاحب مشاريع مساعدات اجتماعية، وثقافية وعلمية، وجامع صور لأشهر الشخصيات في العالم، وهو أبو الاستيطان العبري الجديد. وُلِد في باريس وهو حفيد مؤسس عائلة الروتشيلدات المشهورة، وفي عام 1924 أقام شركة «بيكا» التي أدارها ابنه جيمس، والذي أخذ على عاتقه إدارة جميع المشاريع الاقتصادية والمستوطنات والتي زاد عددها عن ثلاثين مشروعًا، وساعد البارون روتشيلد، حاييم وايزمان في حصوله على وعد بلفور، وقد زار فلسطين خمس مرات، بين عامي 1925/1887، وفي عام 1929 انتخب رئيسَ شرفٍ للوكالة اليهودية. عن، أفرايم ومناحم تلمي، معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة أحمد بركات العجرمي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1988، ص425. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: تلمي، معجم المصطلحات الصهيونية.

(3) أحمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار: الانتداب البريطاني في خدمة الدولة اليهودية 1922-1939، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1391هـ/1971م، ص45. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: طربين، فلسطين في خطط الصهيونية.

(4) المصري، حاضر العالم، ج2، ص309.

كشفت عن دور لهم في اغتيال القيصر الروسي عام (1299هـ/1881م)[1].

إن التنظيمات العثمانية لم تَرْدَعْ ولم تأتِ لِتردعَ التدخل الأجنبي في فلسطين خاصة وفي غيرها، بل إن السياسة الأوروبية وخاصة البريطانية سارت على قَدمٍ وساقٍ في تحقيق أهدافها التي كانت تعمل عليها بخفاء، وتتعاون مع أثرياء اليهود لبناء أرضية في فلسطين خاصة، من أجل تهجير اليهود إليها، كما ذكر سابقًا. ولكن هذه السياسة تعثرت عندما وصل السلطان عبد الحميد الثاني إلى سُدَّة الحكم عام (1293هـ/1876م)، والذي وجد تركة عظيمة من التدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية، نتيجة سياسة السلاطين السابقين، فكان هذا السلطان ضحية هذا الموقف[2].

وظل السلطان عبد الحميد الثاني يقف ضد سياسات أوروبا والمشاريع المشبوهة؛ فقد رفض عام (1297هـ/1879م) مشروع (Lourence Olephant) لورنس أوليفنت (ت1306هـ/1888)[3]، ورفض جميع مخطَّطات الحركة الصهيونية التي تشكلت في مؤتمر بال بسويسرا عام (1316هـ/1898م)، بقيادة (Theodore Hertzel) تيودور هرتزل (ت1322هـ/1904م)[4]، من هجرتهم إلى فلسطين

---

(1) النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص17؛

J. Mandel, Neville, Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine: 1881-1909, part I, Middle Eastern Studies, vol. 10. No. 3, October , 1974, p.312.

(2) رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، السلطان الذي خسر عرشه من أجل فلسطين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1412هـ/ 1919م، ص51-59. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: النتشة، السلطان عبد الحميد.

(3) البطوش، تاريخ الأردن وفلسطين، ص42.

(4) مؤسس الحركة الصهيونية، وأول رئيس للمنظَّمة الصهيونية العالمية وللمؤتمرات الصهيونية العالمية. وُلِد في مدينة بودابست (عاصمة المجر الحالية)، ودرس في فينا بين عامي 1878- 1884، وعمل بالكتابة الأدبية والسياسية 1885-1891، وفي عام 1891 عُين مراسلًا (للجريدة الحرة الجديدة)، ثم عام 1896 عين محررًا أدبيًّا في الجريدة الحرة الجديدة، وبدأ يتصل باليهود من =

والإقامة فيها، ولكنه لم ينجح في إيقافها تمامًا. والسبب أن بعضهم كانوا يحملون الجنسيات من المناطق التي جاؤوا منها، من روسيا وأوروبا الشرقية. وهؤلاء تمتعوا بالامتيازات الأجنبية؛ لأن القانون العثماني لم يكن ينطبق عليهم، حيث كانوا بحماية قناصل الدول الأوروبية[1]. وما المفاوضات التي تمت بين السلطان عبد الحميد الثاني وهرتزل حول هذه الأمور، ووصول تلك المفاوضات إلى طريق مسدود، إلا دليل على أن السلطان رفض جميع مخطَّطات الحركة الصهيونية[2].

موقف الدولة العثمانية من التدخل الأجنبي في فلسطين:

اتخذت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني العديد من الإجراءات ضد السياسة الأوروبية الطامعة في بلاد الشام عامة، وفلسطين خاصة.

ففي عام (1305هـ/1887م) تم فصل بيروت عن ولاية سورية، وكان من ضمن الأسباب كما أوضحته الدولة العثمانية: الوقوف ضد النفوذ الأجنبي والتقليل من شأنه[3].

= أجل محاربة الانصهار والاندماج وإنشاء الدولة اليهودية، وأصدر كتابه (الدولة اليهودية) سنة 1896. وفي أغسطس/آب 1897 نجح في عقد المؤتمر الصهيوني الأول. دفن في فينا، وفي عام 1949 نقلت رفاته إلى (جبل هرتزل) في جوار القدس المحتلة. عن ثيودور هرتزل، انظر: مذكرات هرتزل، إعداد أنيس صايغ، ترجمة هلدا شعبان صايغ، مركز الأبحاث، منظَّمة التحرير الفلسطينية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1973، ص7-8.

(1) مؤيد توفيق عقل حيدر العقرباوي، دور النضال السلمي السياسي الفلسطيني في الدفاع عن فلسطين 1917-1948، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 1438هـ/ 1917م، ص27، 31. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: العقرباوي، دور النضال السلمي.

(2) ثيودور هرتزل، مذكرات هرتزل، إعداد أنيس صايغ، ترجمة هلدا شعبان صايغ، مركز الأبحاث، منظَّمة التحرير الفلسطينية، والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1393هـ/ 1973م، ص28-29، 35، 54-56، 134-135، 236، 435 . وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: هرتزل، مذكرات هرتزل.

(3) عوض، الإدارة العثمانية، ص72، نقلًا عن أرشيف إستانبول، مجلس مخصوص، وثيقة رقم (4011) الصادرة بتاريخ 6 ربيع الآخر 1305هـ، و 8 ربيع الآخر1305هـ.

ففي عهد السلطان عبد الحميد الثاني استطاعت الدولة العثمانية أن تفرض سيطرتها وسيادتها على ولاياتها أكثر مما قبل، بل أصبح الولاة أكثر ارتباطًا وولاء مما كانوا عليه في بداية القرن التاسعَ عشرَ وكانت الدولة العثمانية قوية الهيبة والشوكة والنفوذ في الداخل، خاصة أن الولاة وقواد الجيش في انقياد وخضوع تامين[1].

ومع ذلك، فإن السلطان عبد الحميد الثاني اتخذ التدابير اللازمة لإيقاف هذه السياسة، وأصدر العديد من الفرمانات التي تمنع إقامة اليهود في فلسطين وتملكهم الأرض فيها. ومنها فرمان في (1301هـ/1883م) القاضي بمنع استيطان اليهود الروس في فلسطين. وفي 1302هـ/ 28 فبراير-شباط 1884م منع كذلك يهود روسيا وبلغاريا من الاستيطان في فلسطين، وسمح لليهود القادمين من أجل الحج إلى فلسطين، بالإقامة لمدة واحد وثلاثين يومًا. وفي عام (1305هـ/1887م) تم تمديد المدة إلى ثلاثة شهور. وفي عام (1310هـ/نوفمبر-تشرين الثاني 1892م)، أصدر الصدر الأعظم إلى متصرِّف القدس أوامر بمنع بيع الأراضي الأميرية والعقارات في متصرِّفية القدس لليهود. وفي (1318هـ/ 5 أكتوبر-تشرين الأول 1900م)، أقرت الحكومة العثمانية ومجلس الأعيان (الشيوخ) العثماني في إستانبول قرارات حول منع هجرة اليهود الصهاينة إلى فلسطين. وفي (1318هـ/ 29 نوفمبر-تشرين الثاني 1900م)، نشرت وزارة الداخلية العثمانية ذلك عبر منشور دعت فيه جميع متصرِّفيات الدولة العثمانية إلى منع توطين اليهود الصهاينة في فلسطين، تحت أي سبب أو ظرف. وبلَّغت وزارة الخارجية العثمانية هذا القرار إلى جميع سفراء الدول والقنصليات الأمنية، مرفقًا بتعليمات خاصة لزيارة اليهود لفلسطين[2].

---

(1) عوض، الإدارة العثمانية، ص39-40.

(2) العقرباوي، دور النضال السلمي، ص40-41.

لكن اليهود الصهاينة استخفوا بهذه القوانين والتعليمات بسبب وجود الدعم الأوروبي عبر قناصلهم، وبمساعدة المسؤولين الفاسدين في الدولة العثمانية، من أمثال رشاد باشا متصرِّف القدس بين عامي (1307-1308هـ/ 1889-1890م)، وشكوىٰ أهل القدس من تساهله مع اليهود الصهاينة في أمر شراء الأراضي، ومتصرِّف القدس بين عامي (1322-1324هـ/1904-1906م) أحمد رشيد بك، الذي سهَّل هجرة اليهود الصهاينة إلىٰ فلسطين، وعرف عنه تأييده للهجرة علانية، وتم استبداله فيما بعد[1].

مما تقدم، نرىٰ أن هناك عوامل عديدة داخلية وخارجية اجتمعت لإقرار خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن الحكم، ومنها أنه وقف أمام مساعي اليهود الصهاينة في توطينهم داخل فلسطين؛ لذا اتخذ محفل الشرق الأعظم الماسوني (Grand Orient Masonic Lodge) قرارًا يقضي بخلع السلطان عبد الحميد الثاني، وذلك في بداية عام (1318هـ/1900م)، وعمِل علىٰ جذب حركة الاتحاد والترقِّي منذ تأسيسها، ورحَّبت بذلك المحافل الأخرىٰ[2]. وفي (1326هـ/27 أبريل-نيسان 1908م)، اجتمع مائتان وأربعون عضوًا من مجلس الأعيان العثماني في جلسة مشتركة، وقرر بالاتفاق خلع السلطان عبد الحميد

(1) هند أمين البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، 1419هـ/ 1998، ص108، 117. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: البديري، أراضي فلسطين؛ محمد رشيد عناب حسين، الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، 1422هـ/ 2001، ص31. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: حسين، الاستيطان الصهيوني.

(2) آرنست، أ. رامزور، تركيا الفتاة وثورة 1908، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، تقديم ومراجعة نقولا زيادة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1380هـ/ 1960، ص124-126. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: رامزور، تركيا الفتاة.

الثاني[1]. وتم نقله في (1327هـ / 28 أبريل-نيسان 1909م) من الأستانة إلى ولاية سالونيك مع عائلته وبعض الخدم والمرافقين[2]. وقد أكد السلطان عبد الحميد الثاني في رسالة أرسلها إلى الشيخ محمود أفندي أبو الشامات (ت1341هـ/1922م)[3]، شيخ الطريقة الشاذُلية، أنه لم يتَخلَّ عن الخلافة إلا بسبب مضايَقات رؤساء جمعية الاتحاد والترقّي، وأنهم هددوه بالاضطرابات، وأنَّ هؤلاء أصرُّوا عليه أن يصادق على تأسيس وطن قومي لليهود الصهاينة في فلسطين. ولكنه رفض رفضًا قاطعًا، وأخبرهم أنهم لو دفعوا ملء الدنيا ذهبًا فلن يقبل بذلك؛ فاتفقوا على خلعه وأبلغوه أنهم سيبعدونه إلى سالونيك، فقَبِل السلطان عبد الحميد الثاني بذلك[4].

---

(1) النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص223؛ طوران، أسرار الانقلاب، ص97؛ جريدة الاتحاد العثماني، العدد (186)، 13 مايو/أيار 1909م، ص1، والعدد (187)، 15 مايو/أيار 1909م، ص1، والعدد (189)، 16 مايو/أيار 1909م، ص1؛ جريدة المؤيد، العدد (5748)، 25 أبريل/نيسان 1909م، ص1، 2، والعدد (5751)، 27 أبريل/نيسان 1909م، ص1، 2، والعدد (5752)، 29 ابريل/نيسان 1909م، ص1، والعدد (5754)، 2 مايو/أيار 1909م، ص4، والعدد (5757)، 5 مايو/أيار 1909م، ص4.

(2) طوران، أسرار الانقلاب، ص101.

(3) شيخ الطريقة الشاذلية اليشرطية محمود أبو الشامات، من مواليد دمشق، ترعرع في أسرة تمارس التجارة، فاشتغل بها ثم اتجه للعلم فلازم كبار العلماء في دمشق وحضر مجالسهم وأخذ عنهم الطريقة الشاذلية اليشرطية، نظم الشعر. ومن مؤلفاته: السر المكتَّم، بمعرفة الاسم الأعظم، رسالة عروج السالك ودنوه، شرح التائية الكبرى (أربع مجلدات)، مولد على لسان القوم، رسالة في لبس الخرقة، كتاب شرح الحكم. مات في دمشق ودفن في زاويته المشهورة في حي القنوات. انظر: سليمان سليم البواب، موسوعة أعلام سورية في القرن العشرين، دار المنارة، بيروت، ط1، ج1، 2000، ص25. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: البواب، موسوعة أعلام سورية.

(4) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407هـ/1986م، ص36-38. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية.

أشكال التدخل الأجنبي في فلسطين:

اتخذت التدخلات الأجنبية أشكالًا متعددة من التدخل في فلسطين، وإن كانت تلك الأشكال ذات طابع ديني وثقافي وتعليمي وأثري، إلا أن أنها كانت هادفة من ذلك إلى إيجاد نفوذ لها بين سكان فلسطين، وحتى يسهل عليها تنفيذ سياساتها في منطقة بلاد الشام عامة، وفلسطين خاصة، كانت مدينة القدس محور وجودهم؛ وذلك لمكانتها الدينية لدى الدول الأوروبية[1]، وجاءت هذه التدخلات على النحو التالي:

- **الإرساليات التبشيرية الأجنبية**: بدأت العمل في بلاد الشام عامة، وفلسطين خاصة، في أثناء سيطرة محمد علي باشا عليها، بين عامي (1247-1256هـ/1831-1840م). فكان من السياسة التي اتبعها ابنه إبراهيم باشا فتح الطريق أمام الإرساليات التبشيرية في هذه المنطقة. وكان الهدف منها هو نقل الحضارة الغربية وتعميمها على المنطقة. وسمح كذلك للإرساليات التبشيرية الأوروبية ولمؤسساتها في العمل بحريَّة[2]. وهذا لا يعني أن محمد علي باشا، وابنه إبراهيم باشا قد فتحا فلسطين عامة، والقدس خاصة، أمام الطوائف الأخرى التي تربطها علاقة مع الدولة الأوروبية، على مصراعيها، قاصدين تسليم فلسطين للنفوذ الغربي، ومما يدل على ذلك أنهم سمحوا لليهود مثل طائفة (Ashdenazim) الأشكنازيم (يهود أوروبا الغربية) في القدس، بترميم ما يخصهم مباشرة، مثل كنيسهم، واشترط عليهم أن يبقى القديم على قِدمه (وعدم الزيادة فيه شيئًا)[3].

---

(1) الطراونة وآخرون، القدس، ص225.

(2) المرجع نفسه، ص230.

(3) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، وثيقة رقم (1216)، صادرة في 21 ربيع الأول 1256هـ/1899م، مج4، ص297-298.

ويدل هذا على أن محمد علي باشا لا يريد أن يغير اليهود في تاريخ ذلك الكنيس. كما يدل على أنه كان لديه الشعور بأطماع اليهود في القدس؛ لذا كان يرفض أي تدخل لليهود في مقدسات غيرهم. فعندما طلب منه اليهود تبليط حائط البراق، أمر ابنه إبراهيم باشا بوجوب منع اليهود من تبليط البراق في القدس، ومن رفع أصواتهم فيه، وإبقاء القديم على قِدَمه؛ عملًا بنصوص الشرع الشريف[1]؛ بينما سمح للمسيحيين بترميم كنيسة القيامة في القدس[2].

وكان من الطبيعي أن تكون مدينة القدس محطَّ أنظار الجميع، لأهميتها الدينية عندهم. وكانت بريطانيا قد سبقت الجميع بهذا العمل عندما أسست جمعية لندن للتبشير بالمسيحية في القدس عام (1256هـ/1840م)[3]. ثم قام الإنجليز والألمان بإنشاء مطرانية القدس الإنجيلية، أو أسقفية إنجليزية بروسية عام (1257هـ/1841م)، وكان هدفها التبشير بالمذهب البروتستانتي بين اليهود، وحماية البروتستانت في الأراضي المقدسة[4]، خاصة أن المذهب البروتستانتي يؤمنون إيمانًا قطعيًّا بأنه لا بد من عودة اليهود إلى فلسطين. وأرسل الفاتيكان مبشرين عديدين بتأييد فرنسي، وأرسلت روسيا إرسالية عام (1266هـ/1849م) إلى القدس[5].

وبعد خروج محمد علي باشا من بلاد الشام، وعودتها إلى الدولة العثمانية، لم

---

(1) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، وثيقة رقم (6226)، صادرة في 23 محرم 1256هـ/ 1839م، مج4، ص309.

(2) المصدر نفسه، وثيقة رقم (6394)، صادرة في 21 جمادى الأولى 1256هـ/1839م، ص419.

(3) Tibawi, British Interest in Palestine, pp. 9-99.

(4) عبد الرؤوف سنو، المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين 1841-1901، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1408هـ/ 1987م، ص28، 38، 23؛ وللاطلاع على نشاط باقي الدول، ينظر: المرجع نفسه، ص46-56. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: سنو، المصالح الألمانية؛ أحمد طربين، «أصول تباين مواقف»، ص54.

(5) طربين «أصول تباين مواقف»، ص54.

توقف الدولة العثمانية هذه الإرساليات، ولم تَرِدْ نصوص في التنظيمات العثمانية تحدُّ من عمل هذه الإرساليات أو إيقافها تمامًا. بل أعطىٰ نظام الملَّة الحقَّ لغير المسلمين من رعايا الدولة، في أن تكون لهم مؤسساتهم الخاصة تحت إدارة وإشراف رؤسائهم الروحيين، بالإضافة إلىٰ إتاحة نظام الامتيازات الأجنبية للدول الأجنبية بناء مؤسسات تربوية ونشر الإرساليات في أنحاء الدولة العثمانية[1].

بل إن الوثيقة الصادرة عن وزارة الخارجية الفرنسية في يناير/كانون الثاني 1873م، أكدت أن اهتمامها بالمسيحيين كان الأساس في السياسة الفرنسية في بلاد الشام عامة وفلسطين خاصة، قاصدة بذلك المحافَظة علىٰ مصالحها الحيوية في بلاد الشام عامة، وفلسطين خاصة، من خلال حماية رعاياها[2].

هذا بالإضافة إلىٰ أن فرنسا استطاعت في الفترة ما بين (1877-1889م) فترة متصرِّف القدس رؤوف باشا، نشر اللغة الفرنسية من خلال مدارسها وإرسالياتها في أوساط الفلسطينيين المتعلمين[3].

- **القنصليات**: تُعد القنصليات من أهمِّ أشكال التدخل الأجنبي في فلسطين وأخطرها وأنجعها؛ لأنها تأخذ طابع العمل الدبلوماسي المتبادل بين الدولة العثمانية والدولة الأوروبية. هذا بالإضافة إلىٰ أن هذه القنصليات كانت تعمل في فلسطين بحريَّة كاملة، وتستطيع أن تتواصل مع أعيان المدينة وأفرادها بكل سهولة دون التشكيك في نواياها أو أخذ طابع مسبَق عنها. لذا تنافست الدول الأوروبية لإيجاد هذه القنصليات، حتىٰ لا تنفرد دولة دون الأخرىٰ بالنفوذ في القدس وبلاد الشام.

---

(1) أحمد سراج الدين، «الحركة التربوية وتطورها في سوريا ولبنان حتىٰ القرن التاسع عشر»، مجلة الأبحاث، ج3، بيروت، 1371هـ/ 1951م، ص321. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: سراج الدين، «الحركة التربوية».

(2) P.O. 3360.

(3) جريدة فلسطين (القدس)، العدد (157)، الصادر في تموز 1912م، ص56.

ويوضح الجدول التالي الدول التي أقامت قنصليات وتاريخ تأسيسها في القدس، على النحو التالي[1]:

جدول رقم (1)

القنصليات التي فتحت في القدس

من قِبَل الدول الأوروبية

الدولة	السنة
بريطانيا	1838
بروسيا	1842
فرنسا	1843
سردينيا	1843
النمسا	1847
إسبانيا	1854
أمريكا	1856
روسيا	1861
اليونان	1862
إيطاليا	1872

يلحظ في هذا الجدول أن بداية تأسيس القنصليات في القدس كان عام (1254هـ/1838م)، أي في أثناء سيطرة محمد علي باشا على بلاد الشام عامة وفلسطين خاصة. وكانت بريطانيا هي السباقة في إنشاء هذه القنصليات، وهي الدولة الوحيدة التي استطاعت أن تؤسس قنصلية لها في القدس عام (1254هـ/ 1838م) في عهد محمد علي باشا[2]. بل إن بريطانيا ومن خلال أرشيف

(1) شولس، تحولات جذرية، ص276.

(2) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، وثيقة رقم (6417)، صادرة في 8 جمادى الآخرة 1256هـ/1839م، مج4، ص429؛ Tivawi, British Interest in Palestine, pp. 31-33.

القنصلية البريطانية فقد ركزت على هذا النشاط بشكل أساسي وخاصة في مدينة القدس[1]. أما باقي القنصليات فقد بدأ تأسيسها بعد خروج محمد علي باشا من بلاد الشام. وربما يعود ذلك لشعور هذه الدول بأهمية هذه المنطقة، ورفضهم انفراد أية دولة بالنفوذ في فلسطين خاصة والمنطقة العربية عامة[2]. وتشير وثائق المحفوظات الملَكية لدى قصر عابدين، إلى وجود تمثيل أمريكي في القدس، وتمثيل نمساوي[3]. بل يؤكد أسد رستم أن الحُجَّاج الرُّوس بدأوا التوجه إلى القدس عام (1226هـ/1811م)، وأقامت روسيا قنصلية لها في القدس عام (1235هـ/1819م)؛ بسبب تكاثر الحُجَّاج[4].

لكن هذه القنصليات لم تلتزم بالعمل الدبلوماسي، فقد خرجت عن هذا الإطار، وأخذت تقوم بالأعمال الآتية:

1- اتصالها بمختلف طوائف السكان وإثارة الفتن والأحقاد في صفوفهم.

2- بثُّ الدسائس ضدَّ الدولة العثمانية والسكان.

3- انحياز كل قنصل إلى طائفة يدافع عن مصالحها مقابل ولائها لدولته[5].

والمتأمل في الأعمال التي قامت بها القنصليات خارج مهامِّها الدبلوماسية، يجد أنها أولًا تخالف الأعراف الدبلوماسية من خلال إثارة السكان ضد الدولة العثمانية، بالإضافة إلى أنها تنافست من أجل اهتمام كل قنصلية بطائفة دينية

---

(1) P.R.O. fo 78/368.

(2) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، وثيقة رقم (6417)، صادرة في 8 جمادى الآخرة 1256هـ/1839م، مج4، ص429؛ Tivawi, British Interest in Palestine, pp. 31-33.

(3) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، وثيقة رقم (3077)، صادرة في 19 صفر 1249هـ/ 1833م، مج2، ص336.

(4) رستم، كنيسة مدينة الله، ص201.

(5) الطراونة وآخرون، القدس، ص245.

معينة. ولكن هذه القنصليات توحدت في خدمة اليهود فقامت بما يلي:

1- مساعدة اليهود في الوقوف ضد الإجراءات العثمانية المتعلقة بالهجرة وشراء الأراضي.

2- أظهرت القنصلية البريطانية عطفًا خاصًّا مع اليهود في الدولة العثمانية، فمنحت حمايتها لكل يهودي نزعت الحكومة الروسية منه الجنسية[1].

3- منح القنصلية البروسية في القدس حمايتها لليهود دون التدقيق في الوثائق التي يحملونها[2].

لكن الدولة العثمانية لفت انتباهها اهتمام بريطانيا باليهود الروس. لذا أرسلت الدولة العثمانية عام (1268هـ/1851م) استفسارًا إلى متصرِّف القدس؛ لبيان أسباب هذا الاهتمام، واستبدال الحماية البريطانية بالجنسية الروسية، فكان ردُّه كما يلي:

وبسبب فقدان اليهود الروس جنسياتهم؛ نتيجة عدم عودتهم إلى روسيا. وأوضح أن هذا الأمر يجب أن يكون ضمن دائرة الدولة العثمانية، فتبنَّت ذلك. لكن بريطانيا تمسكت بهذا الأمر؛ حتى يكون لها نفوذ داخل الدولة العثمانية للتدخل في شؤونها[3].

---

(1) الطراونة وآخرون، القدس، ص245.

(2) أرشيف الدولة العثمانية - إستانبول 7819 في 1268/3/18هـ: BEO؛ والوثائق البريطانية F.O. 78/3997,NO.1.4/4/1887؛ عبد العزيز عوض، «الأطماع الصهيونية في القدس»، الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ق2، م2، 1990م، ص843. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: عوض، «الأطماع الصهيونية».

(3) عبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1404هـ/ 1983م، ص43-44. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث.

- **البعثات الأثرية**: تزاحم علماء الآثار والجمعيات الأوروبية في القرن التاسعَ عشرَ الميلادي على استكشاف الكثير من المواقع في الوطن العربي عامة، وفلسطين خاصة، حيث كانوا يعملون بدعم وإسناد من دولهم، كبريطانيا وألمانيا وفرنسا، وأمريكا. وكان الهدف من هذه الاستكشافات هو معرفة المواقع الحقيقية لما ورد في العهد القديم (التوراة)، والعهد الجديد (الإنجيل)، على أرض الواقع. وهذا كان مجرد غطاء، ولكن الهدف الأساسي هو إيجاد دلائل أثرية تدل على أن لليهود لهم أحقيَّة تاريخية في فلسطين؛ لذا كان لا بد من التنقيب (الحفر) من أجل الوصول إلى تلك المواقع. لكنهم واجهوا صعوبات كثيرة، منها التمويل، والمعدات والآلات المطلوب نقلها من بلادهم إلى البلاد المراد التنقيب فيها؛ بل كانت هناك صعوبة في نقلها من البحر مرورًا بالبر، للوصول إلى الموقع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، صعوبة الحصول على فرمانات من السلطان العثماني؛ كي يسهل لهم هذا الأمر، بالإضافة إلى صعوبة مواجهة القبائل والعشائر المحلية التي عملت على مقاومتهم في كثير من الأحيان، وإن كانوا لا يعرفون حقيقة ما يريدون، ولكنهم كانوا يقاومونهم؛ لأنهم «فرنجة». وفي بعض الأحيان، كانوا يعرفون حقيقة الأمر، فكانوا يقفون دون ذلك، أو إن كان المكان المراد تنقيبه مكانًا مقدسًا، لم يكونوا يسمحون لهم بذلك؛ لقداسته[1]، ومن القبائل قبيلة بني صخر وبني حميدة في الأردن[2]. والأمر المهمُّ أيضًا أن هذه المواقع تعرضت إلى التغيير، إما بسبب عوامل الطبيعة لبعد الفترة الزمنية التي تأسس فيها ذلك الموقع، أو عوامل النشاط الإنساني الذي هدم أو قام بالبناء على تلك المواقع التي

---

(1) نيل سلبرمن، بحثًا عن إله ووطن، صراع الغرب على فلسطين وآثارها (1799-1917م)، ترجمة، فاضل جتكر، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، 1422هـ/2001م، ص48، 99-106، 154-158. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: سلبرمن، بحثًا عن إله ووطن.

(2) المرجع نفسه، ص98، 165، 181.

طمرت عبر الأزمان، وهو لا يعرف ماذا يوجد تحت هذه الأرض[1].

وقد بدأ اهتمام البعثات الأثرية مركزًا بشكل كبير على فلسطين عامة، والقدس خاصة؛ لأهميتها الدينية والتاريخية للدول الأوروبية عامة والجمعيات والمؤسسات الغربية التي اهتمت بهذا الأمر بشكل خاص. وقد اتخذت هذه المؤسسات والجمعيات من التوراة منطلقًا لدراساتها وأعمالها الميدانية، خاصة في مدينة القدس، بالإضافة إلى أن بعضها قد اتخذ الطابع السياسي والعسكري. لكن سبق زيارة الأشخاص الجمعيات إلى فلسطين، فهناك العديد من الشخصيات التي زارت فلسطين.

أما أبرز الجمعيات التي تشكلت (Palestine Association) رابطة فلسطين اللندنية[2] بين عامي (1219-1224هـ/1804-1809م)، عندما عقدت مجموعة صغيرة من الأثرياء الإنجليز اجتماعًا لتشكيل منظَّمة خاصة تعنى باستكشاف الأرض المقدسة[3].

وأما الأمريكان فقد أعلن (The American Board of Commissioners For Foreign Missions) المجلس الأمريكي لمفوِّضي البعثات الأجنبية. الذي تأسس عام (1225هـ/1810م) في عام (1234هـ/1818م) أنهم سيقومون بالاستكشاف في القدس ومناطق آسيا الغربية[4].

ثم ظهرت جمعية القدس في القدس بقيادة جيمس فن (James Finn) (1845-1862م)، والتي ركزت على البحث عن الآثار التوراتية في الأراضي المقدسة. وفي عام (1282هـ/ 1865م) تغير اسمها إلى (Palestine Exploration

(1) سلبرمن، بحثًا عن إله ووطن، ص48، 99-106، 154-158.
(2) المرجع نفسه،ص45.
(3) المرجع نفسه،ص55.
(4) المرجع نفسه، ص64.

Fund) صندوق استكشاف فلسطين[1]، الذي تأسس في (1282هـ/ 2 مايو-أيار 1865م) في لندن[2]. وفي عام (1286هـ/1869م) صدر أول عدد لمجلَّتها، وقد كُتب على غلافها: «جمعية من أجل البحث المنظَّم في الآثار والطبوغرافيا والجيولوجيا الجغرافية الطبيعة والتاريخ الطبيعي وعادات وتقاليد الأرض المقدسة لغايات التوضيح التوراتي». وما زالت المجلة تصدر[3].

ويرى (Parker James Willam) باركير جميس وليم أن هذه الجمعية أسسها عدد من البريطانيون، من أجل توفير قاعدة بيانات زراعية للتمهيد من أجل تشجيع الاستيطان الزراعي في فلسطين[4].

ومن الجمعيات أيضًا جمعية أمريكية تسمَّى (American Palestine Exploration Society)، أي: الجمعية الأمريكية لاستكشاف فلسطين، وتأسست في نيويورك عام (1286هـ/1869م)[5]. هدفت هذه الجمعية إلى توضيح الكتاب المقدس والدفاع عنه، وتضمن برنامجها نداء إلى الضمير الديني، مسيحيًّا كان أم يهوديًّا، من أجل البرهنة على صحة الكتاب المقدس[6].

---

(1) خيرية قاسمية، «صندوق استكشاف فلسطين نشاطاته 1865-1915م»، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين)، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1404هـ/ 1983م، ص425-393. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: قاسمية، «صندوق استكشاف فلسطين».

(2) سلبرمن، بحثًا عن إله ووطن، ص145.

(3) الطراونة، القدس، ص248.

(4) Parker James Willam: A History of From 135 A.D to Modern Times, LVictor Collan C2 ltd 1949. p. 267.

(5) سلبرمن، بحثًا عن إله ووطن، ص186.

(6) علي محافظة، العلاقات الألمانية الفلسطينية 1841-1945م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1402هـ/ 1981م، ص28-32. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: محافظة، العلاقات الألمانية الفلسطينية.

وفي عام (1287هـ/1870م) تأسست (Archaeology Society of Biblical) الجمعية البريطانية باسم الآثار التوراتية، ووضعت من أهدافها البحث عن الآثار التوراتية. وفي عام 1892م تأسست المدرسة الفرنسية للدراسات التوراتية التي تأسست في مدينة القدس[1].

ثم جاء الألمان إلى المنطقة وأسسوا (Deutscher Palestine Verein) رابطة فلسطين الألمانية عام (1294هـ/1877م)[2].

ونتج عن ذلك أن استطاعت القيادة العسكرية البريطانية الإفادة من النتائج والخرائط التي توصلت إليها ورسمتها تلك اللجان والجمعيات التي ذكرت سابقًا، فقد استطاع (Viscount Edmond Henry Allenby) الجنرال فسكونت آدموند هنري اللنبي (ت1355هـ/1936م)[3]، الإفادة من هذه الاستكشافات والخرائط لفلسطين، وحرمان أعدائه من دول المحور من استخدام تلك الخرائط[4].

وعندما أصبحت فلسطين عام (1336هـ/1917م) تحت الاحتلال البريطاني، وحتى فرض الانتداب الدولي على فلسطين عام (1341هـ/1922م)، تم رسم الخطوط الأساسية لعمليات التنقيب عن بقايا البلاد الأثرية والمحافظة عليها

---

(1) معاوية إبراهيم، القدس، ص8. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: إبراهيم، القدس.

(2) سلبرمن، بحثًا عن إله ووطن، ص253.

(3) قائد عسكري وسياسي بريطاني، مندوب سامي بمصر بين عامي (1919-1925م)، اشترك في حرب البوير بين عامي (1899-1902م)، واشترك في الحرب العالمية الأولى، وقاد الجيش البريطاني الثالث في فرنسا بين عامي (1915-1917م)، وقاد القوات البريطانية في غزو فلسطين ضد تركيا بين عامي (1917-1919م)، واستولى على القدس ودمشق وحلب بعد هزيمة الأتراك في موقعة «مجدو» الفاصلة بمساعدة العرب، منح رتبة فيلد مارشال، عين مندوبًا ساميًا بمصر في نيسان 1919م بعد نشوب الثورة المصرية، استقال اللنبي في عام 1925م. انظر: الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ص263-264.

(4) المرجع نفسه، ص295، 298.

بشكل صريح. ويعني هذا أن جميع دول الأعضاء في عصبة الأمم ستتمتع بحقوق متساوية في ميدان التنقيب[1].

لذا تم استملاك الأراضي لأغراض التنقيب، فتأسست جمعية استكشاف فلسطين اليهودية قبيل الحرب العالمية الأولىٰ. وفي صيف عام (1339هـ/1920م) استطاع بعض العمال اليهود التنقيب عن آثار جدران وأعمدة قديمة تقع إلىٰ الجنوب من بلدة طَبَرِيَّةَ. لكنْ وفق القانون المدني العثماني الجديد، تم إيقاف تلك العمليات، وتم استدعاء موظَّفين رسميين من قسم الآثار القديمة إلىٰ الموقع «... وبما أن البلدة القريبة كانت يهودية بأكثريتها والآثار لم تبد ذات أهمية خاصة، فإن المدير البريطاني للآثار القديمة، (John Mekay) جون ماكي قرر السماح لجماعة جديدة بدخول حقل علم الآثار الكتابي. وهكذا حصلت (The Jewish Palestine Exploration Society) جمعية استكشاف فلسطين اليهودية... علىٰ إذن للقيام بحفرياتها الأثرية الأولىٰ»[2].

واستمر الحفر طوال فترة الشتاء (1339-1340هـ/1920-1921م) في المكان المشار إليه سابقًا، المسمىٰ ببلدة الحمة (طَبَرِيَّةَ القديمة)؛ حيث توصلوا إلىٰ بقايا مبنىٰ بيزنطي ثبت أنه كنيس، واكتشفوا (Menorah) مينورا حجرية كبيرة. وهذا شجَّعهم علىٰ الاستمرار في الاستكشاف، بوصفه النكهة الأولىٰ للاكتشاف الأثري. لذا قدموا للسلطات البريطانية مخطَّطًا لاكتشاف مناطق أخرىٰ. واستمرت عملية الاستكشاف بطريقة هادئة حتىٰ في ظل الاضطرابات الداخلية. ورغم أن الحركة الصهيونية لم تضع علم الآثار في أولوياتها، لكنها أصبحت تشكل تلاحمًا قويًّا لصالح العصبية اليهودية، خاصة أنهم يسعون

(1) الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ص303.
(2) المرجع نفسه، ص304.

لإقامة دولة لهم في فلسطين، وأن علم الآثار أصبح سلاحًا مقنعًا في صراع جديد على امتلاك الأرض[1].

ولكن في نهاية الأمر، لم يستطع علماء الآثار والمؤسسات سابقة الذكر الوصول إلى آثار تدلُّ على الوجود اليهودي في هذه المنطقة «... لقد اكتشف (Meir Ben-Dov) مئير بن دوف، وهو مساعد (Mazars) مازار[2]، آثار ثلاثة قصور أموية - لمعاوية وعبد الملك - جنوبي الحرم. لما بحثوا عن آثارهم وجدوا آثارنا - قصورًا عربية إسلامية أولًا، ومسيحية ثانيًا. هذا هو واقع الحال، ولا يمكن تغيير هذه الحقيقة بأي قدر مما يُدعى بالبحث العلمي»[3].

في المقابل شكك كبير علماء الآثار «الإسرائيليين» (Israel Finkelstein) إسرائيل فنكلشتاين من جامعة تل أبيب، بوجود أية صلة لليهود بمدينة القدس المحتلة؛ بخلاف ما تقوم عليه الادعاءات الإسرائيلية بوجودهم التاريخي في المدينة. وأكد فلنكشتاين، الذي يعرف بـ«أبو الآثار»، لصحيفة (The Jerusalem Post) «جيروزاليم بوست»، «الإسرائيلية» الناطقة باللغة الإنجليزية، أن علماء الآثار اليهود «لم يعثروا على شواهد تاريخية أو أثرية تدعم بعض القصص الواردة في التوراة، بما في ذلك قصص الخروج والتّيه في سيناء، وانتصار يوشع بن نون على كنعان».

أما فيما يتعلق بـ «هيكل سليمان» المزعوم، فأكد عالم الآثار الإسرائيلي أنه «لا يوجد أي شاهد أثري يدل على أنه كان موجودًا بالفعل». واتفق البروفيسور

---

(1) المرجع نفسه، ص304-305.

(2) بنيامين مازار رئيسًا سابقًا للجامعة العبرية، وقام عام 1967 بحفريات حول الحرم القدسي حيث أوفدته الجامعة العبرية، للبحث عن آثار الهيكل.

(3) كامل العسلي، «آثار القدس ومخطوطاتها»، مجلة شؤون عربية، العدد (15)، مايو/أيار - يونيو/ حزيران 1982م، ص305. وسيشار إليه عند وروده فيما بعد بـ: العسلي، «آثار القدس».

(Yoni Mizrahi) يوني مزراحين، وهو عالم آثار مستقل، مع رأي فنكلشتاين، وقال: «إن جمعية «إلْعاد» اليمينية لم تعثر حتىٰ علىٰ لافتة مكتوب عليها «مرحبًا بكم في قصر داود». برغم أن الموقف كان محسومًا لديهم في ذلك الشأن، كما لو أنهم يعتمدون علىٰ نصوص مقدَّسة لإرشادهم في عملهم»[1].

وفي (12 محرم 1438هـ/ 13 أكتوبر/تشرين الأول 2016م) أعلنت اليونسكو أنه لا توجد علاقة لليهود بالمسجد الأقصىٰ وبحائط البراق[2].

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلىٰ النتائج التالية:

1- أن التنظيمات العثمانية هي امتداد للامتيازات الأجنبية التي سبقتها، والتي عملت علىٰ توطيد نفوذ الدول الأوروبية في الدولة العثمانية بشكل خاص، وفلسطين بشكل عام.

2- كان النفوذ اليهودي داخل الدولة العثمانية نتيجة معاملتهم معاملة أهل الذمة، وإعطائهم الحرية الكاملة. وجاءت التنظيمات العثمانية لتؤكد علىٰ ذلك، مما مهَّد لهم الطريق فيما بعد، عندما دبَّ الضَعْف بالدولة العثمانية، للتغلغل في فلسطين بمساندة الدول الأوروبية من خلال قناصلهم في القدس.

3- لم تأت التنظيمات العثمانية لتوقف التدخل الأجنبي في الدولة العثمانية بشكل عام، وفلسطين بشكل خاص. وبقي هذا الحال حتىٰ مجيء السلطان

(1) مجلة فلسطين المسلمة، العدد التاسع، سبتمبر/أيلول، 2011، ص8.

(2) جريدة الرأي (عمان)، العدد (16756)، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2016، ص1؛ جريدة الدستور (عمان)، العدد (17681)، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2016، ص1؛ والعدد (17686)، 19 أكتوبر/تشرين الأول، ص1، 16.

عبد الحميد الثاني، الذي وقف ضد السياسات الغربية والحركة الصهيونية التي تسعىٰ لتكون فلسطين وطنًا قوميًّا لهم، من خلال إصدار الفرمانات التي ترفض وجودهم الدائم في فلسطين. مما شكل عائقًا أمام سياسة الدول الأوروبية والحركة الصهيونية في فلسطين لذا تم عزله.

4- ساعدت أشكال التدخل الأجنبي في فلسطين علىٰ السيطرة عليها، وتمكين اليهود منها فيما بعد بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين بناء علىٰ ما ورد في صك الانتداب البريطاني علىٰ فلسطين عام (1341هـ/1922م).

❋

المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

- آرنست، أ. رامزور، تركيا الفتاة وثورة 1908، ترجمة: صالح أحمد العلي، تقديم ومراجعه: نقولا زيادة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1380هـ/1960م.
- إبراهيم بك حليم (1345هـ/1927م)، تاريخ الدولة العثمانية العلية (المعروف بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م.
- أ. ج. جرانت. وهارولد تميرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789-1959م، ج2، ترجمة بهاء فهمي، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، (د.ت).
- أحمد سراج الدين، الحركة التربوية وتطورها في سوريا ولبنان حتىٰ القرن التاسع عشر، مجلة الأبحاث، ج3، بيروت، 1371هـ/1951م.
- أحمد طربين، أصول تباين مواقف الدول الأوروبية حيال المسألة السورية (1860-1861م)، مجلة دراسات تاريخية، العدد الأول، آذار 1980، الصادرة عن لجنة كتابة تاريخ العرب الحديث، بجامعة دمشق.
- ـــــــــــ، تاريخ المشرق العربي المعاصر، مطبعة ابن حيان، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 1409-1410هـ/1998-1999م.
- ـــــــــــ، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار: الانتداب البريطاني في خدمة الدولة اليهودية 1922-1939، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1391هـ/1971م.
- أحمد فارس الشدياق (ت1305هـ/1887م)، كنز الرغائب في منتجات الجوائب، مطبعة الجوائب، الأستانة، ج5، 1871م.
- أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1411هـ/1990م.
- أرشيف إستانبول، مجلس مخصوص، وثيقة رقم (4011) الصادرة بتاريخ 6 ربيع الآخر 1305هـ.
- أرشيف الدولة العثمانية - إستانبول 7819 في 1268/3/18هـ : BEO.
- أسد رستم، كنيسة مدينة الله أنطاكية العظمىٰ، منشورات المكتبة البولسية، بيروت، ج3، 1988م.
- ـــــــــــ، المحفوظات الملكية المصرية، وثيقة رقم (1216)، ووثيقة رقم (3077)، ووثيقة رقم (6226)، ووثيقة رقم (6394)، ووثيقة رقم (6417).
- أفرايم ومناحم تلمي، معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة أحمد بركات العجرمي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1988م.
- ألبرت الحوراني، الفكر العربي في عصر النهضة (1798-1939)، دار النهار للنشر، بيروت، 1398هـ/1977م.

- ألبرت هامسيون، القنصلية البريطانية في القدس وعلاقتها بيهود فلسطين (1838-1914م) ج1، 1939.
- بسام البطوش، تاريخ الأردن وفلسطين، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1428هـ/ 2007م.
- ثيودور هرتزل، مذكرات هرتزل، إعداد أنيس صايغ، ترجمة هلدا شعبان صايغ، مركز الأبحاث، منظّمة التحرير الفلسطينية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1973.
- جريدة الاتحاد العثماني (بيروت)، الأعداد (25) و(81) و (186) و(187) و(189) و(221).
- جريدة الدستور (عمان)، العدد (17681)، والعدد (17686).
- جريدة الرأي (عمان)، العدد (16756).
- جريدة المؤيد (القاهرة)، الأعداد (5511) و(5748) و(5751) و(5752) و(5754) و(5757).
- جريدة فلسطين (القدس)، العدد (157) الصادر في تموز 1912م.
- جعفر عباس حميدي وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية التربية الأولى، 1412هـ/1991م.
- جمال عبد الله محمد المصري، حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، ج2، دار أم القرى، عمان، ط3، 1417هـ/ 1996م.
- حامد سلطان (1992م)، المشكلات القانونية المتفرعة عن قضية فلسطين: مشكلة قناة السويس، مشكلة خليج العقبة، مشكلة الانتفاع بمياه نهر الأردن، مشكلة اللاجئين، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1967م.
- خيرية قاسمية، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، حقوق التأليف والنشر لجامعة دمشق، 1402-1403هـ/1981-1982م.
- ـــــــــــ، صندوق استكشاف فلسطين نشاطاته 1865-1915م، المؤتمر الدول الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين)، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1404هـ/1983م.
- الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل (ت1305هـ)، مراجعة خليل الخوري (ت1325هـ)، المطبعة الأدبية، بيروت، مج1، 1883م.
- رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، السلطان الذي خسر عرشه من أجل فلسطين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1412هـ/1919م.
- ساطع الحصري (1968م)، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1965م.
- سالنامه دولت عليه عثمانية، سنة 1855م/1272هـ؛ وسنة 1859م/1276هـ؛ وسنة 1864م/1281هـ؛ وسنة 1873م/1290هـ.
- السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407هـ/1986م.

- سليمان سليم البواب، موسوعة أعلام سورية في القرن العشرين، دار المنارة، بيروت، ط1، ج1، 2000م.
- عبد الرحيم أحمد حسين، النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945: الهجرة، التسليح، النشاط الدبلوماسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1405هـ/ 1984م.
- عبد الرؤوف سنو، المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين 1841-1901، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1408هـ/1987م.
- عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترىٰ عليها، ج2، مطبعة جامعة القاهرة، 1401هـ/ 1980م.
- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1941م، تقديم أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر، 1969م.
- ـــــــــــــــــ، الأطماع الصهيونية في القدس، الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ق2، م2، 1990م.
- ـــــــــــــــــ، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1404هـ/1983م.
- عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1420هـ/ 1999م.
- ـــــــــــــــــ، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، ج1، 1995م.
- عزرا سمويل ساسون، تاريخ مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي العثمانية، مطبعة جرجي عزوري، الإسكندرية، 1910م.
- علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، وعلاقاتها الخارجية، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1415هـ/ 1994م.
- علي محافظة، العلاقات الألمانية الفلسطينية 1841-1945م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1402هـ/1981م.
- العماد مصطفىٰ طلاس، المعجم العسكري الموسوعي، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ط1، مج2، 1987م.
- فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي (ت1382هـ/ 1962م)، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو، 1401هـ/ 1980م.
- فيليب جلاد (ت1322هـ)، قاموس الإدارة والقضاة، المطبعة النجارية، الإسكندرية، مج2، 1890م.
- القانون الأساسي، طبع بنفقة أمين الخوري، المطبعة الأدبية، بيروت، 1908م.

- كامل العسلي، آثار القدس ومخطوطاتها، مجلة شؤون عربية، العدد (15)، الصادر في 1982م.
- كاميليا أبو جبل ونجاح محمد، تاريخ الوطن العربي الحديث (بلاد الشام والعراق)، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دمشق، 1429-1430هـ/2008-2009م.
- الكزاندر شولش، تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882م، ترجمة كامل العسلي، الجامعة الأردنية، عمان، 1409هـ/1988.
- ليلى الصايغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ج2، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1409هـ/ 1988م.
- مجلة فلسطين المسلمة، العدد التاسع، الصادر في أيلول، 2011.
- محمد الطراونة وآخرون، القدس في التاريخ العربي الإسلامي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1436هـ/ 2015م.
- محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، (1514-1914)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ت).
- محمد رشيد عناب حسين، الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1422هـ/2001م.
- محمد سالم عيتان الطراونة، قضاء يافا في العهد العثماني: دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية (1281-1333هـ/ 1864-1914م)، وزارة الثقافة، عمان، 1411هـ/ 2000م.
- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، مجلدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مج2، 1407هـ/ 1987م.
- محمد فريد المحامي (1338هـ/1919م)، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1402هـ/ 1981م.
- محمد كمال دسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة، القاهرة، 1397هـ/1976م.
- محمود علي عامر، تاريخ الدولة العثمانية (سياسية - اجتماعية)، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب، دمشق، 1417هـ/ 2006م.
- مصطفى طوران، أسرار الانقلاب العثماني، ترجمه عن التركية كمال خوجة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1406هـ/ 1985م.
- منظَّمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطين، مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839-1987، منظَّمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، (د.ط)، 1987م.
- مؤيد توفيق عقل حيدر العقرباوي، دور النضال السلمي السياسي الفلسطيني في الدفاع عن فلسطين 1917-1948، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 1438هـ 1917م.
- نادر العطار، تاريخ سورية في العصور الحديثة، (د.ن)، (د.م)، ج1، 1962م.
- نيل سلبرمن، بحثًا عن إله ووطن، صراع الغرب على فلسطين وآثارها (1799-1917م)، ترجمة، فاضل جتكر، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، 1422هـ/2001م.

- هند أمين البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، 1419هـ/1998م.
- وزارة الإرشاد القومي، ملف وثائق فلسطين (مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية) من عام 637 إلى 1949، القاهرة، إصدار وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، (د.ن)، (د.ط)، ج1، 1969م.
- ياسر بن عبد العزيز قاري، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، دراسة تاريخية تحليلية، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى بمكة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، 1422هـ/ 2001م.
- يوسف الثقفي، معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 941هـ/ 1535م، في دراسات متميزة في العلاقات بين الشرق والغرب على مر العصور، دار الثقة للطباعة والنشر، مكة، ط2، 1411هـ/ 1990م.

ثانيًا- الأجنبية:

- F.O. 78/3997, NO.1. 4/4/1887.
- Friedman, Isaiah, Germany Turkey and Zionism (1897-1918), Oxford at the Ciarendon press, 1977.
- J. Mandel, Neville, Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine: 1881-1909, part I, Middle Eastern Studies, vol. 10. No. 3, October , 1974.
- Mandel, J., Neville, "Ottoman policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestin: 1881-1908", part I, Middle Eastern Studies, Vol. 10, No. 3, October, 1947. "Ottoman Practice as Regards Jewish Settlement 1881-1908" Middle Eastern Studies, Vol. 11, No. 1, January, 1975.
- Miller, William, The Ottoman Empire and its successors, 1801-1927, London, 1966.
- P.O. 3360.
- P.R.O. fo 78/368.
- Parker James Willam: A History of From 135 A.D to Modern Times, LVictor Collan C2 ltd 1949.
- Stavrianos, L. S: The Ottoman Empire was it Sick Man of Europe? (Source Problems in World Civilization).
- Tanyu, Hikmet, Tarih Boyunca Yahudiler, ve Turkler Birinci cilt, Baski Bilge Yayinevi, Ankara, 1979.
- Tibawi, British Interest in Palestine.

● ○ ●